استراتيجية مركز البيانات المشترك

مع التركيز على 2021-2023

دلائل مُسانِدة بشأن الحماية والرفاه

Joint Data Center on Forced Displacement

WORLD BANK GROUP

UNHCR
The UN Refugee Agency

المحتويات

تمهيد 4

نظرة عامة 6

نبذة 8

اتجاهات النزوح القسْري المثيرة للقلق 8

التطورات الواعدة في مجال السياسات 9

الثغرات المستمرة في البيانات والأدلة 10

طموحنا وهويتنا 12

مبادئنا 13

أهدافنا الاستراتيجية والنتائج المتوقعة للفترة 2021-2023 14

أنشطتنا 16

هيكلنا وطريقة عملنا 21

الإعداد المؤسسي والحوكمة 21

طريقة العمل 22

الدور التنظيمي 23

متطلبات الموارد 25

قياس النجاح 26

نظرية التغيير 26

إطار النتائج 28

المراجعة والتقييم 33

المرفقات 34

1) إنشاء مركز البيانات المشترك 34

2) الهيكل التنظيمي لفريق مركز البيانات المشترك 35

3) المخاطر المتوقعة وخطط التخفيف من حدتها 36

تمهيد

يسعدنا أن نشارككم استراتيجية مركز البيانات المشترك المعني بالنزوح القسْري للفترة 2021-2023، كما اعتمدتها لجنة إدارة مركز البيانات المشترك.

يهدف المركز إلى أنه بحلول نهاية عام 2023، سيكون هناك تغيير تدريجي في كمية البيانات الاجتماعية والاقتصادية والأدلة ونوعيتها وتوافرها واستخدامها بشأن المتضرّرين من النزوح القسْري. نودُّ أيضاً أن نكون قد حفزنا ظهور تغيير تحويلي في طريقة إنتاج هذه البيانات، مع زيادة الملكية الوطنية من قبل البلدان المضيفة، وشمول اللاجئين والنازحين داخلياً وعديمي الجنسية في النظم الإحصائية الوطنية، بما في ذلك من خلال تعزيز قدرات المكاتب الإحصائية الوطنية. وهذه الاستراتيجية هي خطتنا لتحقيق هذه الأهداف.

عندما أُنشئ مركز البيانات المشترك في عام 2019، كان سقف التوقعات عالياً. تأسس المركز بهدف تغيير الطريقة التي نستجيب بها نحن - المجتمع الدولي - لتحديات التهجير أو النزوح القسْري. واستند الطموح إلى فرضية أنه مع وجود مزيد من البيانات والأدلة الاجتماعية والاقتصادية الأفضل من حيث النوعية، سيكون تحديد الأولويات أكثر وضوحاً وستصبح القدرة على استهداف سياسات وبرامج التنمية أفضل.

يتطلب الارتفاع المستمر في عدد الأشخاص المتضرّرين من النزوح القسْري اتباع نهج صارمة للحلول. ونحن نعتقد اعتقاداً راسخاً أن الفهم المشترك القائم على مجموعة موثوقة ومشتركة من البيانات الاجتماعية والاقتصادية - مثل مستويات التعليم والمهارة، أو حالة الدخل والثروة للأشخاص المعنيين – يُعد شرطٌ مسبق للتعاون المثمر بين الجهات الفاعلة المعنية، سواء على المستوى القُطري أو الإقليمي أو العالمي. كما نعتقد أيضاً أن مركز البيانات المشترك في وضعية جيدة للعمل كمحفز ومنظم لأصحاب المصلحة وليكون بمثابة حاضنة للمبادرات التي من شأنها تحفيز التغيير المستدام في مشهد البيانات الاجتماعية والاقتصادية حول النزوح القسْري.

بعد عام من العمل التنفيذي الذي شمل كامل نطاق جهود البيانات اللازمة، طوّر مركز البيانات المشترك مجموعة ثرية من الأنشطة. وقد أتاحت لنا هذه التجربة فهم التحديات الراهنة بشكل أفضل، ناهيك عن مساعدتنا على اكتشاف الفرص. كذلك، شحذت جائحة "كوفيد-19" تركيزنا وحفزتنا على العمل الإبداعي المبتكر. وهذه الاستراتيجية تعتمد على تلك التجربة.

تعد المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والبنك الدولي، جهات فاعلة حاسمة في المجهود العالمي لتمتين قاعدة البيانات والأدلة المتعلقة بالنزوح القسْري، وهي بالفعل المؤسسات الأم لمركز البيانات المشترك. لكن تنفيذ هذه الاستراتيجية سيتطلب نهج شراكة أوسع بكثير، بما يشمل حكومات البلدان المضيفة وكذلك المجتمع الإنساني والإنمائي الأوسع. علاوة على ذلك، نحن حريصون على توسيع وتعزيز نطاق هذا التعاون لإشراك القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والسكان المتضرّرين والجهات الفاعلة في المجتمع المدني بحزم. وواقع الأمر أن نجاح هذه الاستراتيجية يعتمد على نهج شراكة واسع النطاق، حيث يقدم مركز البيانات المشترك الإشراف الفني، حيثما اقتضى الأمر ذلك.

تضع استراتيجية مركز البيانات المشترك 2021-2023 خطة لطريقة تحقيق أهدافنا الشاملة. إنها أداة عملية من شأنها أن تُوجّه عملنا ومساعدتنا في تحديد الأولويات على مدى السنوات الثلاث المقبلة. وسنواصل تحديد الأنشطة الاستراتيجية بشكل استباقي، والاستجابة للاحتياجات التنفيذية، مع استكشاف فرص جديدة ومبتكرة، سواء على المستوى القُطري أو الإقليمي أو العالمي.

لبناء هذه الاستراتيجية، تشاورنا مع مجموعة من الأفراد والمنظمات في عملية تكرارية ومفتوحة على مدى الأشهر الثمانية الماضية. وقد ساعدنا شركاؤنا في التحقق من صحة الاتجاه الذي اتخذناه وصقله. ونتوجّه ببالغ الامتنان للدعم الذي نتلقّاه من كثيرٍ من المنظمات الدولية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني والأكاديميين والشركاء من القطاع الخاص. شكراً لكم.

وتُعرب عن امتناننا أيضاً لما وردنا من توجيهات قدمتها لجنة إدارة مركز البيانات المشترك والمجلس الاستشاري الاستراتيجي. فقد تبادل الزملاء في المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والبنك الدولي أفكارهم وخبراتهم، مما ساعد على صقل هذه الاستراتيجية. ونتقدم بشكر خاص إلى ناتاليا بعل وسيغريد وبير في المركز على تطوير العمل وتنسيقه، وكذلك إلى فريق مركز البيانات المشترك بأكمله لمشاركتهم البناءة طوال العملية.

نعيد التعبير عما جاء على لسان الأمين العام للأمم المتحدة عند افتتاح المركز في عام 2019 بالقول إننا لا يمكننا تحمل ارتكاب الشيء الخطأ مع الأشخاص الذين لديهم مثل هذه الاحتياجات الأساسية والدراماتيكية. إننا نعتقد أن هذه الاستراتيجية تضعنا - بشكل جماعي - على طريق الارتقاء إلى مستوى هذا التحدي. فدعونا نمضي بها.

بيورن غيلساتير
رئيس البنك الدولي - مركز البيانات المشترك التابع للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المعني بالنزوح القسْري

ماجا لازيتش
نائب رئيس البنك الدولي - مركز البيانات المشترك التابع للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المعني بالنزوح القسْري

الرؤية | يتحقق تحسين حماية ورفاه النازحين قسْراً والمتضرّرين من النزوح القسْري من خلال التنفيذ المتسق للعمل الإنساني والإنمائي القائم على الأدلة والسياسات الوطنية الشاملة.

المهمة | يهدف مركز البيانات المشترك المعني بالنزوح القسْري إلى تعزيز قدرة أصحاب المصلحة على اتخاذ قرارات مدروسة في الوقت المناسب والتي يمكن لها أن تحسّن حماية ورفاه الأشخاص المتضرّرين

الأهداف الاستراتيجية للفترة 2021-2023

الأنشطة

1 توطيد الأنظمة والمعايير	2 إنتاج البيانات والتحليل	3 تعزيز الوصول الآمن والمسؤول إلى البيانات	4 بناء الأدلة وتبادل المعرفة
تنفيذ المعايير الإحصائية وتطويرها.	دمج السكان المتضرّرين في الاستطلاعات الوطنية/ النظم الإحصائية	بناء قدرة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على نزع تعريف البيانات الجزئية ونشرها	التحليلات العالمية والمقارَنة
تنمية القدرات على المستوى الوطني وفي المؤسسات الرئيسية	جمع البيانات حول الوضع الاجتماعي والاقتصادي للسكان المتضرّرين	إطار عمل مشترك لإمكانية الوصول إلى البيانات الجزئية	المؤتمر البحثي السنوي
تمكين إبراز الأشخاص النازحين قسْراً في أهداف التنمية المستدامة	تحليل البيانات المنتجة على المستوى الوطني والإقليمي	تعزيز توافر البيانات الجزئية الراهنة	مراجعات المنشورات والملخصات الفصلية
الأساليب والأدوات الخاصة بالنزوح		تسهيل تبادل البيانات بين البنك الدولي والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	المنشورات الموضوعية ومبادئ القراءة
إدارة البيانات والحلول التكنولوجية			النشرات الإخبارية الشهرية
			ندوات وورش عمل
			برنامج الزمالة البحثية

النتائج المتوقعة

تحسين الجودة و/أو الملكية الوطنية للبيانات المتعلقة بالسكان المتضرّرين	سياسات واستجابات مستنيرة أفضل على المستويين الوطني والإقليمي	تعزيز الوصول إلى البيانات الجزئية والتعاون التنفيذي المبسط	

العوامل التمكينية

التصميم المؤسسي: مسعى مشترك من قبل البنك الدولي والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مدعوم بهيكل حوكمة يتضمن أصحاب مصلحة متعددين

الموارد: التمويل من خلال مساهمات المانحين في الصناديق المشتركة لمركز البيانات المشترك؛ إجمالي الميزانية: 48,000,000 دولار أمريكي

المبادئ

الابتكار والاستدامة

الحماية والتنوع

تنمية القدرات

الاتساع والتمثيل

أخلاقيات البيانات

الشراكة والتنسيق

معلومات أساسية

لقد تغير الواقع العالمي للنزوح القسْري في السنوات الأخيرة، مع وجود كثير من الاتجاهات المثيرة للقلق. ومع ذلك، فهناك تطورات واعدة في مجال السياسات استجابةً لهذه الاتجاهات، لكن تنفيذها يعوقه وجود ثغرات كبيرة ومستمرة في البيانات والأدلة. في ظل هذه الخلفية، قرر البنك الدولي والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين العمل معاً لإنشاء مركز البيانات المشترك المعني بالنزوح القسْري.

اتجاهات النزوح القسْري المثيرة للقلق

لم ينتشر النزوح القسْري **على نطاق واسع** مع ارتفاع قياسي بلغ 79.5 مليون نازح قسراً في نهاية عام 2019 فحسب،[1] ولكنه أيضاً **طال أمده** بشكل كبير[2] وتأخر في الحل. وبحلول نهاية عام 2019، كان هناك 15.7 مليون لاجئ (77 في المائة) يعيشون في أوضاع ممتدّة، مقارنة بحوالي 53 في المائة في عام 2016.[3] وتعيش الغالبية العظمى من النازحين داخلياً أيضاً في أزمات ممتدّة تتسم بمستويات عالية من الضعف والتهميش والفقر.[4] وعلى الرغم من اختلافها عن النزوح القسْري، ينبغي أيضاً مراعاة عدد الأشخاص العديمي الجنسية في العالم في هذا التحليل، ومع ذلك لا تزال البيانات ذات الجودة حول أعدادهم الدقيقة وظروفهم المعيشية غير متوفرة إلى حد كبير.

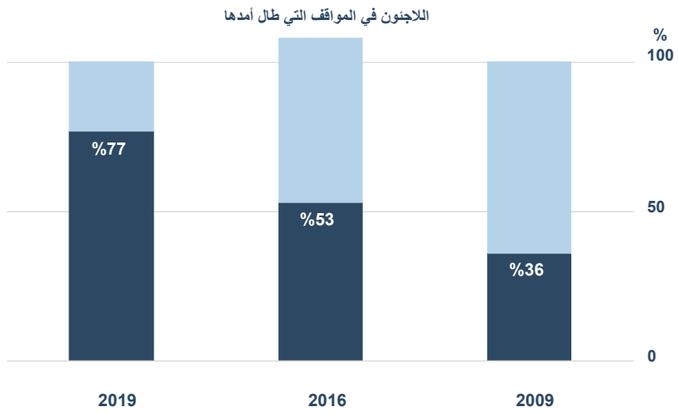

هناك حاجة إلى كثير جداً من **استثمارات التنمية** لتكملة الجهود الإنسانية حيث يعيش حوالي 85 في المائة من لاجئي العالم في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل بما فيها من تحديات إنمائية معقدة خاصة بها.[5] ويولي المجتمع الدولي اهتماماً متزايداً لتأثير استضافة النازحين قسْراً على الدول والمجتمعات. وبالنظر إلى أن ما يقدّر بنحو 72 في المائة من النازحين قسْراً يعيشون في مناطق متأخرة عن ركب المتوسطات الوطنية من حيث التنمية،[6] فإن هذا يوضح التحدي الإنمائي المطروح في كثيرٍ من سياقات النزوح.

يقيم النازحون بشكل متزايد في **المناطق الحضرية** والمخيمات العشوائية، أو يعيشون على نحو متفرّق بين السكان المحليين.[7] وعلى الرغم من إحراز تقدم كبير في إيصال المساعدات الإنسانية لسكان المناطق الحضرية في السنوات الأخيرة، إلا أن هذا الواقع، الممزوج بتعقيدات اتجاهات التحضر العالمية على نطاق أوسع، يتطلب مناهج مبتكرة لتحسين البيانات والأدلة ولضمان الاستجابة الأكثر فاعلية بالنسبة إلى النزوح القسْري.

مع أنه لا تتوفر بعد أدلّة محددة حول تأثير جائحة "كوفيد-19" على الأشخاص النازحين قسْراً، إلا أنه ينبغي أيضاً مراعاة السياق الأوسع للجائحة العالمية. إذ كان للركود العالمي الناجم عن عواقب جائحة "كوفيد-19" بالفعل تأثير سلبي كبير على حياة وسبل عيش كثير من الناس، حيث من المتوقع أن يكون قد دفع ما بين 88 مليون و115 مليون شخص إلى الفقر المدقع في عام 2020، ولا سيما في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل التي تستضيف معظم النازحين.[8] وفي حين أن هناك حاجة إلى مزيد من البيانات لتقييم التأثير المحدد على حياة النازحين قسْراً، فمن المرجح أن تؤدي الجائحة وتداعياتها إلى إدخال اتجاهات جديدة في الصورة العالمية للنزوح القسْري.

1 المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "اتجاهات عالمية"، 2019، https://www.unhcr.org/globaltrends2019/

2 تشير حالات اللاجئين التي طال أمدها إلى وجود 25,000 شخص أو أكثر في المنفى لمدة خمس سنوات أو أكثر في أي بلد معيّن.

3 المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "الاتجاهات العالمية"، 2017، https://www.unhcr.org/globaltrends2017/. للاطلاع على تحليل بشأن طول فترة منفى اللاجئين، والتي تختلف عن تعريف المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لأوضاع اللاجئين التي طال أمدها، يُرجى الاطلاع على: خافيير ديفيكتور وكوي-توان دو، 2017، "كم عدد السنوات التي قضاها اللاجئون في المنفى؟" دورية مراجعة السكان والتنمية، المجلد 43، عدد 2

4 مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "الحد من النزوح الداخلي الطويل الأمد"، https://www.unocha.org/sites/unocha/files/Reducing%20Protracted%20Internal%20Displacement.pdf

5 المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "اتجاهات عالمية"، 2019، https://www.unhcr.org/globaltrends2019/

6 تقديرات من بيانات عام 2013. البنك الدولي، "استراتيجية مجموعة البنك الدولي للتعامل مع أوضاع الهشاشة والصراع والعنف 2020-2025"، 2020. http://documents1.worldbank.org/curated/en/844591582815510521/pdf/World-Bank-Group-Strategy-for-Fragility-Violence-and-Conflict-2020-2025.pdf

7 في حين أنه من الواضح أن غالبية النازحين يعيشون في المناطق الحضرية، فإنّ النطاق الدقيق للنزوح الحضري يختلف باختلاف التقديرات: تقدر المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن اثنين من بين كل ثلاثة نازحين داخلياً يعيشون في مناطق حضرية أو شبه حضرية وفقاً للاتجاهات العالمية لعام 2019. بالنسبة إلى اللاجئين، تقدر المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن 61% من اللاجئين حول العالم كانوا في المناطق الحضرية في عام 2018.

8 سلسلة أوراق مركز البيانات المشترك التابع للبنك الدولي والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين "معرّضون للخطر بشدة لكنهم غير مرئيين إلى حدٍ كبير: النازحون قسْراً خلال الركود الناجم عن جائحة "كوفيد-19"، https://www.jointdatacenter.org/wp-content/uploads/2020/12/JDC-Forced-on-Series-Paper-No.1_Final.pdf-Displacement

بالإضافة إلى هذه الاتجاهات العالمية، أثارت أزمات النزوح الرئيسية في السنوات الأخيرة انتباه المجتمع الدولي. فالنزاع في سوريا الذي أدى إلى أزمة لاجئين إقليمية، والنزوح الجماعي من فنزويلا، والنزوح القسْري عبر منطقة الساحل هي أمثلة على حالات النزوح التي تتطلب حلولاً عاجلة. وفي الوقت نفسه، لا يزال كثير من النزاعات التي طال أمدها والتي لا تزال تنتج مستويات كبيرة من النزوح الجديد، كما هي الحال في أفغانستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكولومبيا، تتطلب اهتماماً من المجتمع الإنساني والإنمائي حيث لا تزال هناك حاجة لإيجاد حلول بشأن مَن نزحوا حديثاً والذين نزحوا بالفعل منذ سنوات كثيرة.

تطورات سياسية واعدة

في ظل هذه الخلفية، أصبح تحقيق الحلول الدائمة للنزوح أكثر صعوبة، حيث سجلت إعادة توطين اللاجئين انخفاضاً قياسياً في عام 2020[9] وعودة أقل بنسبة 22 في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام 2019.[10] وباعتماد منظور أطول، فقد تراجعت معدلات عودة اللاجئين بشكل ملحوظ في خلال العقد الماضي، حيث عاد 3.9 مليون فقط في 2010-2019 مقارنة بحوالي 10 ملايين وأكثر من 15 مليوناً في العقدين الماضيين على التوالي.[11] وقد استجاب المجتمع الدولي لهذه المعضلة بشكل ملحوظ من خلال *الميثاق العالمي بشأن اللاجئين*.[12] ويقر هذا الميثاق بأن الحل المستدام لأوضاع اللاجئين لا يمكن تحقيقه إلا من خلال التعاون الدولي وتقاسم الأعباء والمسؤوليات وجدول أعمال التنمية الذي يتعامل بشكل مناسب مع النزوح القسْري (يُرجى مراجعة الإطار الخاص بالأهداف الرئيسية).

الأهداف الرئيسية للميثاق العالمي بشأن اللاجئين

1. تخفيف الضغوط عن الدول المضيفة
2. تعزيز اعتماد اللاجئين على أنفسهم
3. توسيع الوصول إلى حلول البلدان الثالثة
4. دعم الظروف في بلدان المنشأ للعودة بأمان وكرامة

أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة هذا الميثاق في عام 2018، ويوفر *الميثاق* إطاراً شاملاً للعمل من أجل التقدم في إحراز حلول لمجاميع اللاجئين. يمكن لهذه الأطر الجديدة، إذا أُخِذَت بعين الاعتبار جنباً إلى جنب مع *خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة*، أن تساعد في ضمان عدم تخلف الأشخاص النازحين وعديمي الجنسية عن الركب في عمليات التنمية، وأن يُعالج النزوح من خلال مناهج شاملة.[13] ويرافق الميثاق *المنتدى العالمي للاجئين*، والذي يجري تنظيمه كل أربع سنوات للجمع بين الحكومات واللاجئين والمنظمات الإنسانية والإنمائية والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة في القطاع الخاص على التعهد بالالتزامات ومراقبة التقدم المحرز في التنفيذ الجماعي للميثاق.

يعدُّ الميثاق جزءاً من تحول طويل الأجل في حوار السياسة العالمي بشأن النزوح القسْري الذي يعترف بقيود الاستجابة الإنسانية الحصرية ويركز على الآليات لتعزيز المشاركة الإنمائية. تشمل المعالم الرئيسية في هذه العملية *تقرير البنك الدولي 2017 عن النزوح القسْري*،[14] *واستراتيجية مجموعة البنك الدولي للتعامل مع أوضاع الهشاشة والصراع والعنف 2020-2025*،[15] *وقمة القادة حول اللاجئين لعام 2016 والإطار الشامل للاستجابة للاجئين* كجزء من *إعلان نيويورك*.[16] علاوة على ذلك، ساهمت أول نافذة تمويل مخصصة للاجئين والمجتمعات المضيفة من خلال التجديد الثامن عشر *للمؤسسة الدولية للتنمية* التابعة للبنك الدولي بمبلغ 2 مليار دولار أمريكي لتعزيز الاستجابة للنزوح من منظور إنمائي. وقد جرت زيادة ذلك المبلغ بمقدار 2.2 مليار دولار أمريكي أخرى في الدورة التاسعة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية التي ستمتد ابتداءً من الفترة 2022-2023. تلك التحولات الأخيرة في السياسة لا ترتبط حصرياً بأوضاع اللاجئين. ففي خلال *القمة العالمية للعمل الإنساني لعام 2016*، كان العمل التنموي التكميلي موضوعاً رئيسياً يهدف إلى تحويل العمل الإنساني في جميع أنحاء العالم. ولا يزال تأمين الحلول الدائمة للنازحين داخلياً وإشراك الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية محور تركيز *الفريق الرفيع المستوى المعني بالنزوح الداخلي* الذي فوضه الأمين العام للأمم المتحدة لتقديم توصيات بشأن

9 المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "لمحة عن إعادة التوطين (يناير - ديسمبر 2020)"، https://www.unhcr.org/protection/resettlement/600e95094/resettlement-fact-sheet-2020.html

10 المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "اتجاهات منتصف العام 2020"، https://www.unhcr.org/5fc504d44.pdf

11 المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "الاتجاهات العالمية"، 2019، https://www.unhcr.org/globaltrends2019/، الصفحات 11-12

12 المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "الميثاق العالمي بشأن اللاجئين"، 2018، https://www.unhcr.org/gcr/GCR_English.pdf

13 المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "أهداف التنمية المستدامة والميثاق العالمي بشأن اللاجئين"، https://www.unhcr.org/5efcb5004

14 البنك الدولي، "النازحون قسْراً: نحو نهج إنمائي يدعم اللاجئين والنازحين داخلياً ومضيفيهم"، 2017، https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/25016

15 البنك الدولي، "استراتيجية مجموعة البنك الدولي للتعامل مع أوضاع الهشاشة والصراع والعنف 2020-2025"، 2020. http://documents1.worldbank.org/curated/en/844591582815510521/pdf/World-Bank-Group-Strategy-for-Fragility-Violence-and-Conflict-2020-2025.pdf

16 الجمعية العامة للأمم المتحدة، "إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين"، https://www.unhcr.org/57e39d987

تحويل الاستجابات الدولية لحالات النازحين داخلياً. تقدم *خطة العمل للنهوض بالوقاية والحماية وإيجاد الحلول للأشخاص النازحين داخلياً (GP20) للفترة 2018-2020* مبادرة رئيسية أخرى لأصحاب المصلحة المتعددين مع التركيز بشكل قوي على تعزيز الاستجابات الوطنية وتأمين الحلول.[17] ومنذ إطلاق *حملة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لإنهاء انعدام الجنسية* في عام 2014، كانت هناك عمليات انضمام جديدة إلى *اتفاقيات الأمم المتحدة المتعلقة بانعدام الجنسية* كما كانت هناك إصلاحات في القوانين الوطنية من شأنها أن تساعد في منع حالات انعدام الجنسية وحلها. ستحفّز التعهدات البالغ عددها 360 تعهداً، والمقدَّمة في *الجزء الرفيع المستوى بشأن انعدام الجنسية* في عام 2019[18]، جنباً إلى جنب مع التعهدات الإضافية المتعلقة بانعدام الجنسية التي قُدِّمت في *المنتدى العالمي للاجئين*، تحقيق إنجازات إضافية.

كذلك، يظهر في مبادرات متعددة على المستوى القُطري والإقليمي هذا التحول في السياسة. إذ تهدف العملية التي تقودها *الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية* [19] إلى الاتفاق على التعافي المبكر واحتياجات بناء السلام والقدرة على الصمود على المدى الطويل لخمسة ملايين نازح داخلي ولاجئ وعائد من السودان وجنوب السودان. وبالمثل، فإن استراتيجية *الحلول الخاصة باللاجئين الأفغان* تقودها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وحكومات جمهوريات أفغانستان وإيران وباكستان بغرض تحقيق مزيد من الإنصاف والتوقع في تقاسم الأعباء والمسؤوليات مع البلدان والمجتمعات المضيفة، ودعم عمليات البحث عن حلول، بما في ذلك، حيثما يكون ملائماً، من خلال مساعدة بلدان المنشأ. تستند كلتا العمليتين إلى منصات الدعم التي أُطلقت في *المنتدى العالمي للاجئين* في ديسمبر 2019 حيث تشارك الدول المتضرّرة والمنظمات الإنسانية والإنمائية والجهات المانحة والقطاع الخاص والشركاء الآخرين الملتزمين بإظهار التضامن من خلال تقديم خدمات تقنية ومالية ملموسة ودعم التنمية لإيجاد حلول للنزوح المطول.

البيانات المستمرة وفجوات الأدلة

على الرغم من هذه التطورات الإيجابية والاهتمام السياسي المتزايد، توجد فجوات وتحديات كبيرة عندما يتعلق الأمر بالبيانات والأدلة المتوفرة حول النزوح القسْري في البلدان المتوسطة والمنخفضة الدخل. وعلى الرغم من إنتاج كميات كبيرة من البيانات بانتظام - لا سيما للأغراض الإنسانية - لا تزال هناك فجوات وتحديات كبيرة تعوق الإدماج الكامل للنازحين قسْراً في جداول أعمال التنمية وعمليات التخطيط الوطنية. تشمل الفجوات في البيانات والأدلة الرئيسية المتعلقة بالنزوح القسْري ما يلي:

- ***"الفجوة في الجودة"*** *أو عدم وجود تعريفات واضحة ونهج قوية*. الاستخدام غير المتسق للمصطلحات والمفاهيم والتعريفات في مشهد البيانات حول الإزاحة القسْرية - بالإضافة إلى التباين في طرق جمع البيانات والافتقار إلى التوافق مع المعايير الإحصائية الراسخة - يعوق إنشاء البيانات الرفيعة الجودة ويعوق أيضاً إنتاج الأدلة وإمكانية المقارنة عبر مصادر البيانات والسياقات. وعلى الرغم من إحراز تقدم في بعض المجالات من خلال *فريق الخبراء المعني بإحصاءات اللاجئين والنازحين داخلياً*، لا تزال هناك حاجة إلى كثير من العمل. كما أن الابتكارات المنهجية لتحسين جودة البيانات والتحليل غير متطورة.

- ***"الفجوة الموضوعية"*** *أو نقص البيانات الاجتماعية والاقتصادية الجيدة التي تسمح بالتحليل والمقارنات الطولية مع السكان المضيفين لإنتاج أدلة على حمايتهم وسلامتهم*. يجري إنتاج معظم البيانات المتعلقة بالنزوح القسْري لتوجيه التدخلات الإنسانية ولكنها غالباً ما لا تكون مناسبة تماماً للأغراض الإنمائية. ويُعد فهم الوضع الاجتماعي والاقتصادي للنازحين قسْراً، وكيفية مقارنته بالسكان غير النازحين ، وكيف تتغير المتغيرات الرئيسية بمرور الوقت، إحدى الفجوات الهامّة في البيانات.

17 مجموعة الحماية العالمية، https://www.globalprotectioncluster.org/gp20/

18 المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "الجزء الرفيع المستوى بشأن انعدام الجنسية: النتائج والنقاط البارزة"، 2020، https://www.unhcr.org/ibelong/high-level-segment-on-statelessness-results-and-highlights/

19 تضم منطقة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية دول جيبوتي وإريتريا وإثيوبيا وكينيا والصومال وجنوب السودان والسودان وأوغندا: https://igad.int/

- ***"الفجوة في الأنظمة"*** *أو التكامل المحدود في الأنظمة الإحصائية الوطنية للبلدان المتأثرة*. غالباً ما لا يُدرج جمع البيانات حول النزوح القسْري في الأنظمة الإحصائية الوطنية و/أو تكون القدرة الوطنية على القيام بذلك منخفضة. ويمكن أن تؤدي عدم القدرة على إنتاج إحصاءات رسمية موثوقة وتحليل أعمق للنزوح إلى إعاقة دمج السكان النازحين قسْراً في عمليات التنمية الوطنية وإعاقة الاستجابات لمَواطن الضعف الخاصة بالنزوح.

- ***"الفجوة في إتاحة الوصول"*** *أو التوافر المحدود والوصول إلى البيانات الجزئية والبيانات المصنفة*. البيانات على مستوى الأسرة أو الفرد حول النازحين قسْراً ليست متاحة بسهولة في سياقاتٍ متعددة. ويعوق ذلك إجراء البحوث والتدخلات المتعمقة ذات الصلة بالسياسات لتحسين حماية ورفاه الأسر والمجتمعات النازحة. في كثير من الأحيان، لا يتوفر التصنيف الأساسي لبيانات اللاجئين والنازحين داخلياً حسب العُمر أو النوع الاجتماعي أو الخصائص الديمغرافية الرئيسية الأخرى على نطاق واسع ويعتمد بشكل كبير على النمذجة الإحصائية. ويؤثر هذا التوافر المحدود للبيانات بصورة سلبية أيضاً على إنتاج أدلة جديدة وقوية.

- ***"الفجوة في التغطية"*** *أو نقص البيانات أو التحليل بشأن المجموعات السكانية الرئيسية والمناطق الجغرافية*. توجد فجوات كبيرة بين السكان خارج المخيمات واللاجئين والنازحين داخلياً المقيمين في المناطق الحضرية والأشخاص العديمي الجنسية. يعدُّ رفاه اللاجئين العائدين أيضاً نطاقاً محجوباً كبيراً. ومن منظور عالمي، هناك أيضاً بعض البلدان والمناطق التي تكون فيها هذه الفجوات أكثر حدّة من غيرها؛ ومن بينها مناطق تكون فيها القدرات المحلية منخفضة في بعض الأحيان (على سبيل المثال، بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ومنطقة الساحل) وأيضاً مناطق أخرى متأثرة بشدة بالنزوح القسْري وتحركات السكان ذات الصلة (على سبيل المثال، أمريكا اللاتينية).

إن النظام الإيكولوجي الحالي لبيانات النزوح القسْري غني بكثير من أصحاب المصلحة المشاركين بنشاط في إنتاج واستخدام وتحسين البيانات المتاحة عن هؤلاء السكان المعرَّضين للخطر. ويعدّ أصحاب المصلحة الرئيسيون هم الحكومات الوطنية ومكاتبها الإحصائية؛ والمنظمات الدولية (مثل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأغذية العالمي، والمنظمة الدولية للهجرة، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، واليونيسف)؛ ومنظمات المجتمع المدني (على سبيل المثال، المجلس الدانمركي للاجئين، والمجلس النرويجي للاجئين ومركز رصد النزوح الداخلي، ولجنة الإنقاذ الدولية، ومنظمة ريتش)؛ والمؤسسات البحثية؛ والمبادرات المشتركة بين الوكالات (على سبيل المثال، الخدمة المشتركة لتحديد سمات النازحين داخلياً وغيرها). وعلى الرغم من الجهود الهامّة التي بذلها كثير من أصحاب المصلحة هؤلاء، لا يزال هناك كثير من العمل يتعين القيام به.

أُنشِئ مركز البيانات المشترك المعني بالنزوح القسْري مع وضع هذه الثغرات المحددة في الاعتبار (يُرجى الاطلاع على **المرفق 1** للاطلاع على جدول زمني لإنشاء مركز البيانات المشترك). من خلال الجمع بين القدرات وأنظمة البيانات للمؤسسات الأم والعمل في شراكة مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، يهدف مركز البيانات المشترك إلى معالجة هذه الثغرات المستمرة في البيانات والأدلة، فضلاً عن دعوة الشركاء لإحداث تحول جماعي في مشهد بيانات النزوح القسْري.

وكما سنوضح بمزيد من التفصيل في الاستراتيجية التالية، والتي تركز على الأنشطة المخطط لها للفترة 2021-2023، فإن مركز البيانات المشترك يهدف إلى البناء على التقدم الأخير، بما في ذلك على سبيل المثال، عمل *فريق الخبراء المعني بإحصاءات اللاجئين والنازحين داخلياً*، وإطلاق استراتيجية تحويل البيانات الخاصة بالمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وإدراج النزوح القسْري في النظم الإحصائية الوطنية في عدد من البلدان (على سبيل المثال، في كينيا وأوغندا)، وإنتاج بيانات اجتماعية اقتصادية مقارنة عالية الجودة في سياقات اللاجئين والنازحين داخلياً (على سبيل المثال، في الشرق الأوسط والسودان) لتعزيز هذه الأجندة من أجل التأثير المستدام. ومع أنّ مهمة مركز البيانات المشترك والتأثير المتوقع لها هو التركيز الطويل الأجل، فإن هذه *الاستراتيجية* تحدد الأولويات الرئيسية لتحويل مشهد بيانات النزوح القسْري على مدى السنوات الثلاث المقبلة من خلال القدرات المشتركة للبنك الدولي والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والحكومات، وشركاء آخرين.

طموحنا وهويتنا

الرؤية:

تحسين حماية ورفاه النازحين قسْراً والمتضرّرين من النزوح القسْري من خلال التنفيذ المتسق للعمل الإنساني والإنمائي المستنير بالأدلة، فضلاً عن السياسات الوطنية الشاملة.

بيان المهمة:

يهدف مركز البيانات المشترك المعني بالنزوح القسْري إلى تعزيز قدرة أصحاب المصلحة على اتخاذ قرارات مدروسة في الوقت المناسب ومسنودة بالأدلة من شأنها تحسين حماية الأشخاص المتضرّرين ورفاههم.

حيث يشمل لفظ "الأشخاص المتضرّرين":

- السكان النازحون قسْراً: اللاجئون والنازحون داخلياً والعائدون وطالبو اللجوء
- السكان العديمو الجنسية
- السكان المضيفون

ويدخل ضمن "أصحاب المصلحة ذوي الصلة":

- صناع القرار على المستويين الوطني والمحلي في البلدان والمجتمعات المتأثرة بالنزوح القسْري
- الوكالات الإنسانية والإنمائية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، ومَن يشاركون في صنع السياسات العالمية

بؤرة التركيز:

ينصب تركيزنا الرئيسي على تحسين ودعم جمع وتحليل ونشر واستخدام البيانات الجزئية الاجتماعية والاقتصادية الأولية والبيانات السكانية التي تسترشد بها عملية صنع السياسات والبرمجة.

تشير "البيانات الجزئية الاجتماعية والاقتصادية" إلى البيانات المتعلقة بالظروف المعيشية الاجتماعية و/أو الاقتصادية للأفراد والأسر والمجموعات؛ وتشير "بيانات السكان" إلى البيانات الكمية بشأن حجم مجموعات سكانية محددة، مقسَّمة بشكل مثالي حسب المتغيرات الديمغرافية الأساسية.

الهوية:

يعمل مركز البيانات المشترك كمحفز لتحويل مشهد البيانات حول النزوح القسْري وللمساعدة في تحقيق رؤيته طويلة المدى. وقد تأسس مركز البيانات المشترك بشكلٍ مشترك بين البنك الدولي والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، حيث يجمع بين الموظفين والموارد والقدرات في كلتا المنظمتين. ويعمل المركز على تمكين التغيير المستدام للسكان المتضرّرين من خلال تحسين قاعدة الأدلة للسياسة الوطنية والتنمية والعمليات الإنسانية. سيضطلع المركز بدعوة أصحاب المصلحة المعنيين للتصدي بشكل جماعي لفجوات البيانات والأدلة المستمرة. وفي نهاية الأمر، سيعمل مركز البيانات المشترك أيضاً كجهة منفعة عامة عالمية، بحيث يلبي احتياجات كل من الحكومات والسكان المتضرّرين، مع ضمان إتاحة النتائج على نطاق واسع.

مبادئنا

بالإضافة إلى رؤية مركز البيانات المشترك ورسالته، فإن المبادئ التالية توجه عمل المركز:

- **الابتكار والاستدامة** للبحث المستمر عن طرق وأدوات ومناهج جديدة لتحسين كفاءة وفاعلية المخرجات؛ والعمل على توسيع نطاق الابتكارات الناجحة لإحداث تغيير أكثر استدامة على المدى الطويل.
- **الحماية والتنويع** لتفادي التسبب في أي ضرر في أثناء تنفيذ الأنشطة، ولتراعي تجارب المجموعات السكانية والمجموعات الفرعية المختلفة (على سبيل المثال، العُمر والنوع الاجتماعي والتنوع).
- **تطوير القدرات** للسعي لتحسين قدرة أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين على التحسين المستدام لجودة البيانات المتعلقة بالنزوح القسْري وإمكانية استخدامها.
- **الشراكات والتنسيق** مع مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة، من خلال وسائل شاملة وشفافة، للمساعدة في تعزيز جودة وأهمية المخرجات، وتقليل الازدواجية، وزيادة المشاركة، ولا سيما مع الدول المتأثرة، وتصعيد تأثير البيانات والنتائج.
- **أخلاقيات البيانات** لاحترام الأفراد والمجتمعات من وراء البيانات من خلال السعي للحصول على البيانات والنتائج التحليلية واستخدامها وتخزينها ومشاركتها بشكل مسؤول.
- **الاتساع والتمثيل** لتمكين عمل تغطية واسعة من حيث المناطق وحالات النزوح والمؤسسات.

أهدافنا الاستراتيجية والنتائج المتوقعة لعام 2021-2023

يوضح هذا القسم الأهداف الاستراتيجية الرئيسية التي يهدف مركز البيانات المشترك إلى تحقيقها في خلال الفترة 2021-2023، وفقاً لرؤيته الطويلة المدى ورسالته الموضحة أعلاه.

1- توطيد الأنظمة والمعايير

تعزيز أنظمة البيانات الوطنية والدولية، وبناء القدرات من خلال تنفيذ وتطوير المعايير والأساليب والأدوات الإحصائية لبيانات النزوح القسْري ذات الصلة.

2- إنتاج البيانات والتحليل

إنتاج البيانات الجزئية الاجتماعية والاقتصادية الجيدة والتحليلات على المستويات دون الوطنية والوطنية والإقليمية لإعلام وتحسين عمليات السياسات والاستجابة.

3- تعزيز الوصول الآمن والمسؤول إلى البيانات

تعزيز الوصول إلى البيانات الجزئية الجيدة حول النازحين قسْراً مع الحفاظ على البروتوكولات المناسبة لتمكين الوصول دون تعريض حماية الأفراد أو المجموعات للخطر.

4- بناء الأدلة وتبادل المعرفة

تقوية مجتمع البحوث الدولي المتنامي حول النزوح القسْري من خلال نشر منتجات وأدلة بحثية؛ وتسهيل تبادل المعرفة بين أفراد المجتمع وكذلك مع الممارسين وصانعي السياسات ذوي الصلة.

نظراً لكوننا نعمل بشكل جماعي لتحقيق هذه الأهداف الأربعة، سيشرع مركز البيانات المشترك في عملية تحويلية لإضفاء التحسن على مقدار *التوفر وإمكانية الوصول* إلى بيانات *اجتماعية واقتصادية* رفيعة الجودة وأدلة حول السكان المتضرّرين. يمكن استخدام هذه البيانات، بدورها، لإعلام السياسات والبرامج على المستويات دون الوطنية والوطنية والإقليمية والعالمية.

في خلال الفترة من 2021 إلى 2023، يهدف مركز البيانات المشترك إلى تحقيق النتائج التالية المرتبطة بكل هدف استراتيجي:

1- تحسين الجودة و/أو الملكية الوطنية للبيانات

النتيجة المتوقعة: يعمل أصحاب المصلحة الوطنيون والدوليون في 20 بلداً على توطيد أنظمة البيانات الخاصة بهم وتطوير القدرات الإحصائية التي تعزز الجودة و/أو الملكية الوطنية للبيانات المتعلقة بالسكان المتضرّرين.

الرصد: نحن نرصد ذلك من خلال تقييم ما إذا كانت المكاتب الإحصائية الوطنية وأصحاب المصلحة الرئيسيون الآخرون (بما في ذلك مُنتجو البيانات الجزئية ذات الصلة ومالكوها وممولوها) يطبقون على نحو متزايد معايير إحصائية لجمع البيانات عن السكان المتضرّرين، والاستفادة من الأدوات والأساليب والحلول التكنولوجية المبتكرة التي جرى اختبارها بواسطة المركز.

2- سياسات واستجابات مستنيرة أفضل على المستويين الوطني والإقليمي

النتيجة المتوقعة: تتوفر البيانات الجزئية والتحليلات الاجتماعية والاقتصادية (التي تستجيب لمطالب الحكومات، وكذلك شركاء التنمية و/أو العمل الإنساني) وتُستخدم للإبلاغ بالسياسات والاستجابات بشأن السكان المتضرّرين في 20 سياق نزوح على المستويات دون الوطنية، و/أو الوطنية، و/أو الإقليمية.

الرصد: لرصد التقدم، سنجري استبياناً لأصحاب المصلحة الرئيسيين لتقييم مدى وعيهم واستخدامهم للبيانات والتحليلات المدعومة من مركز البيانات المشترك للإبلاغ بشأن إجراءات السياسات والعمليات والبرامج الخاصة به.

3- تحسين الوصول إلى البيانات الجزئية والتعاون التشغيلي المبسط

النتيجة المتوقعة 1: يعمل الشركاء التشغيليون على تحسين كفاءة تعاونهم في 10 سياقات نزوح من خلال ممارسات مشاركة البيانات المحسنة.

النتيجة المتوقعة 2: إتاحة 250 مجموعة بيانات للجمهور، حيث تجري مشاركة البيانات الجزئية عن السكان المتضرّرين بشكل أكثر منهجية ومسؤولية.

الرصد: سنقيس ذلك من خلال تحديد ما إذا كان أصحاب المصلحة الرئيسيون (بما في ذلك المنتجون والحائزون والممولون للبيانات الجزئية ذات الصلة) يوافقون على إطار عمل مشترك ويستخدمونه (لتعزيز الوصول إلى البيانات الجزئية حول السكان المتضرّرين، بشكل يأخذ في الاعتبار مخاوف الحماية)، ولنشر البيانات الجزئية حول السكان المتضرّرين بشكل مسؤول ومنهجي. سنرصد أيضاً التحسينات في ممارسات تبادل البيانات الثنائية بين المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والبنك الدولي من خلال وضع اتفاقية عالمية لمشاركة البيانات.

4- تحسين الحوار العالمي حول السياسات والبحوث القائمة على البيانات

النتيجة المتوقعة: توفير مجتمع بحثي أقوى، إلى جانب مزيد من الأبحاث التي تعتمد على البيانات بما يتعلق بالسكان المتضرّرين ويمكن أن يثري ذلك الحوار العالمي بشأن السياسة في ثلاثة مجالات حاسمة على الأقل (على سبيل المثال، اللاجئون أو النازحون داخلياً أو عديمو الجنسية أو أوضاع الهشاشة أو التعافي من "كوفيد-19").

الرصد: بغية رصد التقدم المحرز، سنقيّم ما إذا كانت المنتجات والمطبوعات المدعومة من مركز البيانات المشترك، بما في ذلك البيانات والتحليل، تُستخدم لإعلام حوارات السياسة العالمية المستهدفة و/أو مشاريع البحث الجديدة التي جرى إطلاقها/ نشرها.

يوضح إطار النتائج في الصفحة 23 مزيداً من التفاصيل حول كيفية قياس الإنجازات في إطار هذه الأهداف الأربعة والنتائج المتوقعة، بما يشمل القائمة الكاملة لمؤشرات المخرجات والنتائج.

أنشطتنا

يعمل مركز البيانات المشترك على تحقيق أهدافه الاستراتيجية الأربعة في وقت متزامن، وليس بطريقة تسلسلية، بغرض إنصاف الطبيعة المترابطة لأهدافها. على سبيل المثال، ستعمل الأنشطة الرامية إلى توطيد الأنظمة والمعايير على دعم وتسهيل إنتاج البيانات والتحليلات الجديدة من قبل الحكومات وكذلك الشركاء في المجال الإنساني والإنمائي؛ ويمكن بعد ذلك إتاحة البيانات الجزئية الاجتماعية والاقتصادية الجديدة بشكل مسؤول لمجتمع أصحاب المصلحة الأوسع نطاقاً واستخدامها لإنتاج بحث جديد يمكن أن يساعد في بناء المعرفة وتعزيز قاعدة الأدلة لصنع السياسات. يوضح هذا القسم الطبيعة المترابطة للأنشطة التي سيباشرها مركز البيانات المشترك في إطار كل هدف في خلال الفترة الاستراتيجية من 2021 إلى 2023، مع برامج العمل السنوية (التي وافقت عليها لجنة إدارة مركز البيانات المشترك) التي طُوِّرت وفقاً لهذا الإطار. تحت كل هدف، ستسعى الأنشطة إلى تعزيز ودعم تنفيذ *استراتيجية تحويل البيانات 2020-2025 الخاصة بالمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين*.

الهدف 1: أنشطة لتقوية النظم والمعايير

تُعدّ الاستثمارات في تطوير وتنفيذ المعايير وأنظمة البيانات على المستويات الدولية والوطنية والمؤسسية أمراً بالغ الأهمية من أجل إحداث تأثير مستدام على طريقة إعلام البيانات والأدلة للسياسات والعمليات بخصوص النازحين قسْراً ومضيفيهم.

وسيشارك مركز البيانات المشترك بنشاط في *فريق الخبراء المعني بإحصاءات اللاجئين والنازحين داخلياً* لدعم تنفيذ المعايير الإحصائية الدولية بشأن النازحين قسْراً، كما سيبني قدرات مكاتب الإحصاء الوطنية لإنتاج البيانات حول النزوح القسْري. في خلال الفترة من 2021 إلى 2023، سيدعم المركز جهوداً مماثلة لتحديد المعايير الإحصائية للسكان العديمي الجنسية فضلاً عن العمل على تحسين رؤية النازحين قسْراً في أهداف التنمية المستدامة. سيشارك مركز البيانات المشترك في بناء قدرات مكاتب الإحصاء الوطنية وغيرها من المؤسسات الوطنية ذات الصلة بالتنسيق مع الآليات الدولية القائمة لبناء القدرات. بالإضافة إلى ذلك، سيعزز مركز البيانات المشترك من القدرات على المستوى القُطري من خلال جهوده المباشرة الخاصة كلما أُنتجت البيانات من خلال مكاتب الإحصاء الوطنية على المستويين القُطري والإقليمي، وذلك في إطار الهدف الثاني من الاستراتيجية، أي من خلال إدراج السكان المتضرّرين في أنظمة البيانات الخاصة بالبلدان. وسيجري تحديد استباقي للبلدان ذات الصلة وفرص متابعة هذه الأنشطة. سيعمل مركز البيانات المشترك أيضاً مع الشركاء الرئيسيين للتشجيع على أن تكون البيانات التي يمولونها وينتجونها تتبع نفس المعايير والمنهجيات لتعزيز قابلية المقارنة. تشمل العناصر التي حُدِّدت أولوياتها في إطار هذا الهدف (للمساهمة في إحداث تأثير دائم): توحيد الأساليب والأدوات؛ فضلاً عن تصميم وتطوير أساليب وأدوات وممارسات مبتكرة وجديدة لمواجهة التحديات الخاصة بالنزوح؛ ولضمان جودة البيانات الجزئية.

الهدف 2: أنشطة لإنتاج البيانات والتحليل

إنّ تمكين توليد بيانات وتحليلات جديدة عالية الجودة بشأن الملامح الاجتماعية والاقتصادية للنازحين قسْراً ومضيفيهم - بغية الاسترشاد بها في عمليات صنع القرار على الصعيدَين الوطني والإقليمي مباشرة - هو أولوية أساسية من أولويات مركز البيانات المشترك.

وفي إطار هذا الهدف، سيدعم مركز البيانات المشترك جمع البيانات من قبل الحكومات ضمن النظم الإحصائية الوطنية (بما في ذلك التعدادات والاستطلاعات والسجلات الإدارية ومصادر البيانات الأخرى) أو من خلال الشراكة على المستوى القُطري بين البنك الدولي والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وشركاء آخرين. وسيشمل دعم إنتاج بيانات النظم الإحصائية الوطنية مكوناً قوياً لبناء القدرات لتمكين التغيير المستدام. كما ستسهل الأنشطة المقارنة بين مجتمعات النازحين وغير النازحين وسيجري اختيارها بناءً على طلب واضح من صانعي القرار على المستويين الوطني والإقليمي لضمان تأثيرهم الاستراتيجي على العمليات والحوار المتعلق بالسياسات، والمساعدة من خلال ذلك، في نهاية المطاف، على توفير الحماية وسبل الرفاه للسكان المتضرّرين. بالنظر إلى الحقائق السياقية المحددة، سيجري النظر في إدراج نطاق أوسع من الأشخاص المعنيين. كما ستُدعَم الأنشطة دون الوطنية والوطنية والإقليمية/ الظرفية. ومع الإقرار بأنّ كثيراً من ديناميات النزوح تظهر على المستوى الإقليمي، فإن الأنشطة التي يمكن أن توجه العمليات والسياسات على هذا المستوى تُعدّ وثيقة الصلة بالموضوع.

سيجري اختيار أنشطة جمع البيانات وتحليلها (مجتمعة أو منفصلة) للدعم على أساس سنوي، من خلال موافقة رئيس مركز البيانات المشترك ولجنة إدارة مركز البيانات المشترك، وفقاً للإجراءات المعمول بها. سيسمح صندوق النافذة المتجددة المرن لمركز البيانات المشترك بالاستجابة للاحتياجات التشغيلية الأكثر إلحاحاً أو الأزمات الناشئة، من خلال استخدام عملية مبسطة.

سيجري استخدام المعايير التالية لتحديد الأنشطة. بالنسبة إلى الأنشطة التي يدعمها صندوق النافذة المتجددة، سيلزم بيان الحاجة الإضافية العاجلة؛ وإلا فسيجري تشجيع الشركاء على طلب الدعم من خلال العملية السنوية المنتظمة.

يجب استيفاء جميع المعايير التالية:

- **البلد/ وضع النزوح:** ينبغي أن تجري أي حالة نزوح أو نشاط على مستوى الدولة في سياق يضم عدداً كبيراً من السكان المتضرّرين (من اللاجئين، أو النازحين داخلياً، أو عديمي الجنسية، أو العائدين، أو طالبي اللجوء، أو غيرهم من الأشخاص المعنيين)؛ و/ أو سياق مؤهل للحصول على تمويل الدورة الثامنة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية/ مرفق التمويل الميسر العالمي/ الدورة التاسعة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية (أو ما شابه)، أو يوضح نطاقاً واضحاً لمشاركة الجهات الفاعلة في التنمية. ولا بد لحكومات البلدان المضيفة من أن تكون قد أبدت اهتمامها بهذا النشاط.

- **الملاءمة وحُسن التوقيت**: ينبغي أن تثبت الأنشطة بوضوح مدى ملاءمتها وحسن توقيتها لإعلام السياسة أو تقديم مساهمات ملموسة لفرص البرمجة على المستوى دون الوطني أو الوطني أو الإقليمي للجهات الفاعلة الوطنية و/أو الشركاء في المجال الإنساني والإنمائي.

- **طلب واضح وشراكات مناسبة**: تحظى الأنشطة بالدعم من قبل كبار المديرين على المستوى الإقليمي/ القُطري في كل من عمليات البنك الدولي والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، حتى لو كان الطلب ناشئاً (أو بقيادة) أصحاب المصلحة الآخرين. ينبغي تحديد الشراكات المناسبة للمساعدة في تحقيق الأهداف المعلنة.

- **الجدوى**: الاستعداد الواضح من قبل أصحاب المصلحة للمشاركة في النشاط المقترح، والخطط المقدمة سليم من الناحية التشغيلية والفنية والمالية.

- **العمل غير المكرر والمتضافر**: ينبغي أن تتجنب الأنشطة تكرار الجهود الحالية أو الحديثة، وسد الفجوات المحددة والمرتبة حسب الأولوية، و/أو إيجاد فرص للاستفادة من الجهود الحالية أو تقويتها لجعلها أكثر قيمة من أجل تحسين البيانات المتعلقة بالنزوح القسْري.

- **الصالح العام والنشر**: يجب أن تترجم الأنشطة التي يدعمها مركز البيانات المشترك إلى منفعة عامة في الأوان المطلوب؛ على سبيل المثال، ينبغي أن تكون البيانات التي جُمِعَت بدعمٍ من مركز البيانات المشترك متاحة على نحوٍ مسؤول؛ كما ينبغي أن تكون الأدوات التي طُوِّرت قابلة للاستخدام من قبل الجهات الفاعلة بخلاف مَن ساهموا في تطويرها. ينبغي أن تحدد الأنشطة خطوات استباقية لنشر النتائج والدروس المستفادة على المستوى القُطري أو الإقليمي، مع الاستفادة من منصات التنسيق القائمة والاتصالات الفعالة لتعزيز استخدام البيانات والأدلة بشكل أكبر في صنع القرار. نشجع تبادل النتائج مع السكان المتضرّرين.

بالإضافة إلى معايير الاختيار هذه، سيُنظر في عوامل إضافية لتحديد أولويات المشاركات، بما في ذلك العناصر المرتبطة بمبادئ مركز البيانات المشترك (على سبيل المثال، التنوع الإقليمي وتنوع المجموعات السكانية) والاعتبارات العملية (مثل توافر الموارد، والقدرة المؤسسية، وما إلى ذلك). وستجري إدارة مجموعة الأنشطة التي تندرج تحت هذا الهدف بشكل استباقي وشفاف بسبب الديناميات المتغيرة في كثير من سياقات النزوح، بما يشمل وضع تاريخ نهائي واضح للأنشطة غير المستمرة من أجل تحرير الأموال لفرص أخرى.

الهدف 3: أنشطة لتعزيز الوصول الآمن والمسؤول إلى البيانات

يُعدّ توسيع نطاق الوصول إلى البيانات الجزئية الرفيعة الجودة حول النزوح القسْري أحد الطموحات المحورية لمركز البيانات المشترك في إبان هذه الفترة الاستراتيجية. إذ سيؤدي تحويل إمكانية الوصول إلى البيانات، من خلال وسائل آمنة ومسؤولة، إلى تسهيل الوصول إلى ثروة من البحوث ذات الصلة بالسياسات، وبمرور الوقت تعزيز الفهم العالمي والخطاب العام بشأن النزوح القسْري.

في إطار هذا الهدف، سيدعم مركز البيانات المشترك المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لإنشاء قدرة مؤسسية لنشر البيانات الجزئية بشكل منهجي ومسؤول عن الأشخاص النازحين قسْراً. سنحدد أيضاً أولويات العمل مع مجموعة أوسع من الجهات الفاعلة، بما في ذلك المنتجين والمستخدمين والممولين للبيانات الجزئية عن السكان المتضرّرين، لتطوير إطار عمل مشترك لتبادل البيانات بشكل آمن ومسؤول يمكن أن يوجه وينظم الوصول إلى البيانات بشكل أفضل على المدى القصير وما بعد عام 2023. بالإضافة إلى ذلك، سوف يستثمر مركز البيانات المشترك في زيادة كمية مجموعات البيانات المتاحة من خلال تعزيز مكتبات البيانات الجزئية الموجودة التي يستضيفها البنك الدولي والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. بالتنسيق مع شركائه، سيعمل مركز البيانات المشترك بنشاط على تعزيز استخدام البيانات المتاحة من خلال مكتبات البيانات الجزئية المدعومة، وذلك بغرض البحث وصنع السياسات، بما في ذلك من خلال الأنشطة المحددة ضمن الهدف 4.

علاوة على ذلك، سيؤدي مركز البيانات المشترك دوره كمحفز لتسهيل تبادل البيانات بين البنك الدولي والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في كل من السياقات التشغيلية الفردية وفي شكل اتفاقية عالمية لمشاركة البيانات. ومن خلال ربطه بالهدف الثاني، سيسعى المركز أيضاً إلى ضمان أن تكون البيانات الناتجة عن استثماراته الخاصة منزوعة التعريف ومنشورة بطريقة مسؤولة في أوانها المطلوب.

الأخلاقيات الخاصة بالبيانات لحماية الأفراد والمجتمعات

يقرّ مركز البيانات المشترك بأن جمع البيانات بشأن الفئات المعرَّضة للخطر واستخدامها وتخزينها ومشاركتها يتطلب بوصلة أخلاقية قوية لتوجيه عملية صنع القرار في كل مرحلة من مراحل العملية. وتعتبر أخلاقيات البيانات التي تحترم حماية الأفراد والمجتمعات من وراء البيانات، وكذلك المشاركين في إنتاجها، مبدأً أساسياً من مبادئ مركز البيانات المشترك. وبينما نسعى لإنتاج البيانات ومعالجتها بطريقة مسؤولة من خلال الأنشطة المحددة التي ندعمها، يعمل مركز البيانات المشترك بنشاط كذلك لتسهيل تطوير وتعزيز الأطر التي تضمن مشاركة البيانات ونشرها بطريقة مسؤولة وأخلاقية.

طريقة عملنا:

- نحن نعمل على **تطوير وتنفيذ المعايير الدولية** التي تدعم سلامة وكرامة السكان المتضرّرين. كما نتبع المعايير المتفق عليها لإدارة البيانات بطريقة آمنة وأخلاقية أي أنها تكون قانونية وعادلة وشفافة.
- نحن **نجمع بيانات جديدة لأغراض محددة وواضحة وشرعية** ونحلل البيانات ونستخدمها بأسلوب يسترشد بهذا الغرض المقصود.
- ندمج مبدأ "عدم إلحاق الضرر" في جميع ارتباطاتنا التشغيلية.
- ندعم الجهود الخاصة بالوكالات والجهود المشتركة بين الوكالات من أجل **التنسيق وغفل الهوية وإتاحة الوصول إلى البيانات بشكل مسؤول** وذلك لتعزيز استخدامها وتأثيرها المحتمل مع ضمان حماية موضوعات البيانات.
- ندعم **تبادل المعرفة** بشأن السكان المتضرّرين بطريقة أخلاقية تحمي إغفال هوية الأفراد المتضرّرين من النزوح مع تعظيم الفوائد العائدة من السياسات المحسنة.

ما الذي نعمل عليه:

- تطوير واعتماد أدوات وبروتوكولات وإرشادات لحماية البيانات ونشرها لنطاقٍ أوسع من أصحاب المصلحة من خلال **إقامة حوار وشراكات تدور حول توافق الآراء**.
- **تحديد وتقييم الأدوات والبروتوكولات القانونية**للوصول إلى البيانات، بناءً على الجهود الحالية من قبل مختلف الشركاء.
- دعم **تطوير البروتوكولات والمبادئ التوجيهية لحماية البيانات ونشرها** لصالح المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بما يشمل تقييم المخاطر وإطار عمل إدارة البيانات الجزئية، وتعريف معايير وبروتوكولات نزع التعريف.
- دعم **التدريب والتوعية وبناء القدرات داخل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين** لتنظيم البيانات الجزئية وحمايتها ونشرها.

الهدف 4: أنشطة بناء الأدلة وتبادل المعرفة

يُعدّ ضمان تبادل المعرفة والخبرات المتولدة وإتاحتها وسيلة مهمة يمكن من خلالها الإقرار بأن مركز البيانات المشترك يوفر نوعاً من المنفعة العامة.

بالاستفادة من المخرجات والتعلم من جميع الأهداف الثلاثة المذكورة أعلاه، وكذلك من أنشطة شركائنا، سوف يستثمر مركز البيانات المشترك في العمليات والمنتجات التحليلية على المستوى العالمي والتي ستساهم في المشاكل الرئيسية ذات الصلة بالسياسات التي حددها المجتمع الدولي على أنها مشاكل مهمة. بما يشمل البلدان المتضرّرة من النزوح القسْري. وسيجري اشتقاق المنتجات التحليلية، على سبيل المثال، من (1) الميثاق العالمي بشأن اللاجئين، من خلال دعم تطوير منهجية مشتركة لقياس تأثير استضافة اللاجئين وحمايتهم ومساعدتهم؛ (2) تحليلات لتأثير أزمة الصحة العامة لجائحة "كوفيد-19" على الوضع الاجتماعي والاقتصادي للأشخاص النازحين قسْراً؛ أو (3) مساهمات في الفريق الرفيع المستوى المعني بالنزوح الداخلي من خلال تحليل الحلول المحسّنة في سياقات النازحين داخلياً. كذلك، فإن التفكير في الأنشطة التي تندرج في إطار الأهداف من الأول إلى الثالث، والتنسيق مع المبادرات البحثية الأخرى ذات الصلة، سوف يمكّن مركز البيانات المشترك بشكل أكبر من تحديد احتياجات البحث والأدلة الرئيسية ذات الصلة بالسياسات وتحديد أولويات المنتجات التحليلية التي تتناولها.

سوف تُنشر الأدلة والمعرفة على نطاق واسع من خلال مجموعة واسعة من المنشورات والقنوات والفعاليات بهدف تشجيع التبادل والتعلم. ولن يستثمر مركز البيانات المشترك بشكل مباشر في البحث الأكاديمي، لكنه سيعمل بدلاً من ذلك كمنظم للجمع بين الباحثين والممارسين وصانعي السياسات (من خلال مؤتمره البحثي السنوي والأحداث الأخرى) لتسهيل الاتصالات وتمكين التبادل بين هذه المجتمعات، وفي النهاية لتعزيز تأثير الأبحاث على السياسة والممارسة. سيجري كذلك بذل جهد خاص لرفع أصوات الباحثين من البلدان المتضرّرة من النزوح القسْري من أجل بناء القدرات، حيثما يلزم. وسيجري أيضاً الحفاظ على برنامج الزمالة بالتعاون مع المبادرة التي تموّلها وزارة التنمية الدولية البريطانية "إقامة الدليل على النزوح القسْري الذي طال أمده: شراكة بين أصحاب المصلحة المتعددين".

نظرة عامة على الأنشطة

توطيد الأنظمة والمعايير	إنتاج البيانات والتحليل	تعزيز الوصول الآمن والمسؤول إلى البيانات	بناء الأدلة وتبادل المعرفة
تنفيذ وتطوير المعايير الإحصائية الدولية بالتعاون مع مجموعات الخبراء المفوضة للاجئين، والنازحين داخلياً، والسكان العديمي الجنسية	دمج السكان المتضرّرين في الاستطلاعات الوطنية* وأنظمة البيانات في البلدان ذات الأولوية	بناء قدرة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على نزع تعريف البيانات الجزئية المنتظمة ونشرها بطريقة مسؤولة	إنتاج التحليلات العالمية والمقارنة واللمحات العامة (بما يشمل الخرائط)
تنمية القدرات لإنتاج بيانات عن السكان المتضرّرين على المستوى الوطني والمؤسسات الرئيسية	جمع البيانات حول الوضع الاجتماعي والاقتصادي للسكان المتضرّرين في البلدان والمناطق ذات الأولوية	تطوير إطار عمل مشترك للوصول الآمن والمسؤول إلى البيانات الجزئية حول السكان المتضرّرين	مؤتمر بحثي سنوي يجمع الباحثين والممارسين/ صناع السياسات
تمكين إبراز الأشخاص المهجّرين قسْراً في أهداف التنمية المستدامة	إجراء تحليل للبيانات المنتجة عن السكان المتضرّرين على المستويين الوطني والإقليمي (المرتبطة بعمليات جمع البيانات أو كمبادرات منفصلة)	تعزيز وتسهيل تبادل البيانات بين البنك الدولي والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	مراجعات المنشورات والملخصات الفصلية؛ وتلخيص البحوث الحالية
تطوير أساليب وأدوات معيارية ومبتكرة خاصة بالنزوح لمجموعة من مصادر البيانات ذات الصلة على طول دورة حياة البيانات		تعزيز توافر البيانات الجزئية الموجودة حول السكان المتضرّرين بما في ذلك الدعم الكامل لمكتبات البيانات الجزئية الموجودة	منشورات مواضيعية وكتيبات عن البحوث الجارية
تعزيز إدارة البيانات والحلول التكنولوجية			نشرات إخبارية شهرية عن إنجازات مركز البيانات المشترك
			ندوات وورش عمل ودورات تدريبية حول البيانات والنتائج والأساليب
			إدارة برنامج الزمالة البحثية

*يتضمن ذلك من بين عدة أمور أخرى: دراسة قياس مستويات المعيشة، دراسة استقصائية للقوى العاملة، إجراء دراسة استقصائية عنقودية متعددة المؤشرات، دراسة استقصائية ديمغرافية وصحية

التخطيط الاستراتيجي وسط جائحة "كوفيد-19"

نُفِّذت السنة الأولى من عمليات مركز البيانات المشترك وتطوير استراتيجيته للفترة 2021-2023 في أثناء جائحة "كوفيد-19". ونظراً لاستمرار معاناة كثير من البلدان من موجات الفيروس، وقد بدأت للتو حملات التطعيم في بعض الأماكن، فإن الآثار الاقتصادية طويلة المدى واحتياجات التعافي تبرز واضحة للعيان. من المرجح أن تكون الاقتصادات والقطاعات والسكان المعرّضين للخطر (بما يشمل السكان المتضرّرين من النزوح القسْري) هي الأكثر تضرراً. وفي الوقت نفسه، أدّت الحالة التي تشهدها الصحة العامة إلى تصعيب طرق جمع البيانات التقليدية وجهاً لوجه بشكل أساسي، مما تسبب في تأخير أو إلغاء كثير من أنشطة التعداد والاستطلاع وغيرها من أنشطة جمع البيانات. وقد زاد الوضع أيضاً من الحاجة الملحة إلى تعزيز الأساليب والطرق والأدوات الجديدة لإنتاج البيانات المطلوبة. سيستمر هذا الواقع في التأثير على أنشطة مركز البيانات المشترك في خلال عام 2021 وما بعده بحيث سيجري التخطيط بحذر؛ كما أنه سيوفر فرصة قيمة للتطلع إلى الأمام والابتكار وتحديد الآليات الأكثر فاعلية لإنتاج بيانات أفضل عن السكان المعرّضين للخطر بينما نسعى بشكل جماعي إلى عدم تخلف أحد عن الركب.

ولذلك اتخذ مركز البيانات المشترك خطوات لدمج هذا الواقع في الاستراتيجية الحالية.

طريقة عملنا:

- نحن ندمج **سمة المرونة بتفطّن في استراتيجيتنا لضمان تحقيق المرونة والاستجابة** لجائحة "كوفيد-19" والأزمات الناشئة الأخرى (على سبيل المثال، صناديق التمويل المتجدد).
- ندمج الابتكار لتحديد واختبار **طرق ومصادر بيانات جديدة** لإنتاج بيانات اجتماعية واقتصادية ذات جودة حول السكان المتضرّرين من النزوح على الرغم من القيود التي تفرضها الجائحة (على سبيل المثال، الاستطلاعات الهاتفية المتعددة الأشواط ومصادر البيانات البديلة).
- نعمل مع الشركاء من أجل **مشاركة الخبرات وتعزيز التعلم وبناء الأدلة** حول الفئات المعرّضة للخطر في أثناء الجائحة لتمكين التخطيط الإنساني والتنموي المستنير بشكل أفضل في حالات النزوح وأزمات الصحة العامة حالياً وفي المستقبل.
- سنواصل مواءمة عملنا ودعم **خطة استجابة لجائحة "كوفيد-19" في المؤسسات الأم**.

ما الذي نعمل عليه:

- نركز على **نقاط الضعف المحددة** للسكان النازحين قسْراً من خلال تقديم أدلة على التأثير الاجتماعي والاقتصادي لجائحة "كوفيد-19" وبيئة السياسات المرتبطة بها على المجموعات السكانية/ المجموعات الفرعية المتضرّرة ومضيفيهم.
- نجمع أدلة حول كيفية تأثير جائحة "كوفيد-19" على **حماية السكان المتضرّرين** على مستوى السياسة والمجتمع (على سبيل المثال، تصورات السكان النازحين والقيود المفروضة على حرية التنقل وكيفية تأثير الجائحة على **التقدم نحو الإدماج والحلول** للمساعدة في إعلام جهود المناصرة لإدماج السكان المتضرّرين في برامج الانتعاش الاقتصادي.
- نعمل على توحيد وتبادل الدروس المستفادة حول **تأثير الجائحة على طرق جمع البيانات وتحليلها** لدعم جودة البيانات المحسَّنة على الفئات السكانية المعرَّضة للخطر.

ملكية بيانات مركز البيانات المشترك والمخرجات الناتجة عن هذه الأنشطة

تظل البيانات المولّدة نتيجة للأنشطة المدعومة من مركز البيانات المشترك مملوكة لمُنتِج البيانات أو القيّم عليها. على سبيل المثال، إذا عمدت أفرقة البنك الدولي والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى إنتاج البيانات بشكل مشترك، فإن الاتفاقية القانونية بين الكيانين تحدد ملكية البيانات في أي من المنظمتين. يسعى مركز البيانات المشترك جاهداً لضمان أن تصبح البيانات الناتجة عن الأنشطة التي يدعمها مركز البيانات المشترك من قبيل المنفعة العامة وأن يجري مشاركتها بمسؤولية بموجب معايير مناسبة لحماية البيانات. ويجري منح حقوق الوصول إلى البيانات المغفلة المصدر من خلال النظام الأساسي الذي تُوفَّر البيانات بناءً عليه (على سبيل المثال، مكتبات البيانات الجزئية التابعة للبنك الدولي أو المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين). ولن يقوم مركز البيانات المشترك بنفسه باستضافة البيانات التي يساعد في إنتاجها بشكل مباشر؛ فمركز البيانات المشترك هو مركز بيانات بدون خادم شبكي.

ستكون ملكية المخرجات الأخرى من أنشطة مركز البيانات المشترك، مثل التقارير التحليلية والأساليب والأدوات، عائدة لمركز البيانات المشترك أو المنتج الرئيسي لتلك المخرجات. ومع ذلك، ستُعرف هذه المنتجات أيضاً باعتبارها سلعاً عامة وبالتالي يمكن إتاحتها مجاناً.

تكويننا وطريقة عملنا

يُعدّ مركز البيانات المشترك مسعى مشتركاً بأكثر من طريقة. إذ يمتاز بطابع مؤسسي توفره له المؤسسات الأم الخاصة به، كما أنه مدعوم بهيكل حوكمة ذي أصحاب مصلحة متعددين، وينفذ الأنشطة من خلال التعاون الوثيق مع الشركاء. أُنشئ المركز بهذه الطريقة لتعزيز تأثير أنشطته المنفذة وتسهيل دوره التنظيمي داخل المجتمع الأوسع من أجل دفع التحول الجماعي لمشهد بيانات النزوح القسْري.

الهيكل المؤسسي والحوكمة

يجمع مركز البيانات المشترك القدرات والموارد والتأثير والقوة للمؤسستين الأم – وهما البنك الدولي والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. يؤدي المركز دوراً محفزاً لتحفيز العمل على بيانات وأدلة النزوح القسْري، وبالتالي يهدف إلى تحويل مشهد البيانات الخاص بالسكان المتضرّرين.

جرى إضفاء الطابع المؤسسي على مركز البيانات المشترك بشكل مشترك لكونه يشكل جزءاً لا يتجزأ (من منظور مالي وإداري) من كل من البنك الدولي والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ولديه دعائم مؤسسية في مجموعة أوضاع الهشاشة والنزاع والعنف التابعة للبنك الدولي وشعبة المرونة والحلول التابع للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ينضم أعضاء الفريق من كلا المؤسستين، بما يضمن إضفاء الطابع المؤسسي على مركز البيانات المشترك، ويقع مقره الأول في كوبنهاغن، الدانمرك (يُرجى الاطلاع على المرفق 3 لمعرفة الهيكل التنظيمي لمركز البيانات المشترك اعتباراً من يناير 2021). من خلال العمل المشترك بين البنك الدولي والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، يعمل مركز البيانات المشترك على تعزيز التعاون الوثيق بين المؤسستين الأم دون زيادة تكاليف المعاملات؛ ولا يحل المركز محل الشراكات المتعلقة بالبيانات أو يهدف إلى تبسيطها، بين كلا المؤسستين، ولكنه يهدف إلى المساعدة في تنظيم وتعزيز تأثير هذه الشراكة، خلال فترة وجوده وما بعدها. ومن خلال دمجه في البنك الدولي والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، يهدف مركز البيانات المشترك إلى تحسين وتحويل أنشطة البيانات العادية في كل من المؤسستين الأم لتعزيز استخدام البيانات والأدلة من أجل البرمجة والعمليات وحوار السياسات في أوضاع النزوح القسْري. وفي ما يتعلق بالمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على وجه التحديد، سيقدم مركز البيانات المشترك دعمه لتنفيذ استراتيجية المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بخصوص تحويل البيانات للفترة 2020-2025. أما في ما يتعلق بالبنك الدولي، فسوف تؤثر شراكة مركز البيانات المشترك على إدراجٍ أكثر منهجية لمسائل النزوح القسْري في أنشطة البيانات الأساسية (على سبيل المثال، الاستطلاعات بشأن الفقر) والعمليات ذات الصلة، بما في ذلك الأنشطة التي يموّلها المركز مباشرة.

يستفيد مركز البيانات المشترك من أصحاب المصلحة المتعددين، وهيكل حوكمة من مستويين، يتضمن لجنة الإدارة والمجلس الاستشاري الاستراتيجي.

تجتمع **لجنة الإدارة** على أساس سنوي (أو بوتيرة عددية أكبر، إذا لزم الأمر) للإشراف على عمل المركز، بما يشمل مراجعة ميزانيته السنوية وبرنامج عمله والمصادقة عليهما، فضلاً عن القضايا الأخرى ذات الأهمية الاستراتيجية. وتشمل العضوية ممثلين عن الجهات المانحة لمركز البيانات المشترك (3) والدول المضيفة (3) والبنك الدولي (3) والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (3). تضمن الفئات المستهدفة المتعددة المدرجة في لجنة الإدارة ملكية واسعة للمبادرة وتركيزها المستمر على مهمتها وأهدافها الاستراتيجية.

يجتمع **المجلس الاستشاري الاستراتيجي** قبل اجتماعات لجنة الإدارة. ويضم المجلس مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة الذين أبدوا اهتماماً بتفويض مركز البيانات المشترك، بما في ذلك الحكومات ومكاتب الإحصاء الوطنية والشركاء في المجال الإنساني والتنمية ومنظمات المجتمع المدني والمعاهد الأكاديمية وشركاء القطاع الخاص. ينضم الأعضاء المشاركون على أساس مصلحتهم ورغبتهم في تقديم المشورة والتوجيه إلى لجنة الإدارة ومركز البيانات المشترك من أجل تنفيذ استراتيجية المركز. ونظراً لوفرة الخبرات داخل المجلس الاستشاري الاستراتيجي، يعتمد مركز البيانات المشترك بنشاط على المجموعات أو الأعضاء الأفراد كنقاط اتصال مهمة للاستفادة من خبراتهم وتجاربهم.

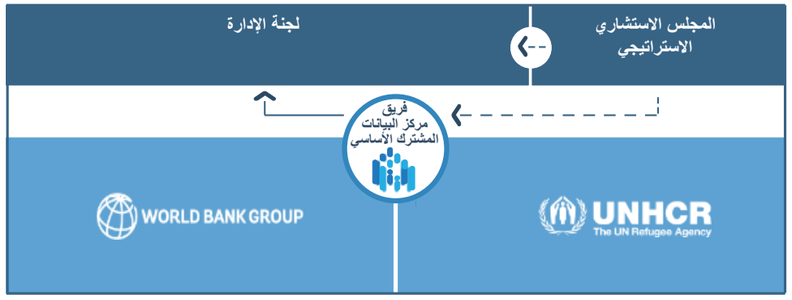

التصميم المؤسسي لمركز البيانات المشترك

طريقة العمل

تُدار جميع أنشطة مركز البيانات المشترك من قبل أفرقة النشاط/ المهام التي تتلقى الدعم والتوجيه من فريق مركز البيانات المشترك لكل من مرحلتي التصميم والتنفيذ. وتجري قيادة معظم الأنشطة من قبل أفرقة من داخل أي من المؤسستين الأم، ومع ذلك يمكن أيضاً أن يقودها أو يشارك في قيادتها شركاء خارجيون إلى جانب فريق مركز البيانات المشترك.

من خلال العمل في المقام الأول من خلال المؤسستين الأم، يضمن مركز البيانات المشترك استدامة استثماراته بهدف تحسين نوعية وكمية وتوافر البيانات الجزئية الاجتماعية والاقتصادية المتعلقة بالنزوح القسْري لتلبية احتياجات العملاء الأساسيين لكلتا المؤسستين (أي الحكومات المتضرّرة والسكان المتضرّرين). تتيح طريقة العمل هذه أيضاً مواءمة الأنشطة الجديدة مع مسارات عمل البيانات الحالية داخل المؤسسات الأم (على سبيل المثال، تلك المرتبطة بتنفيذ *استراتيجية تحويل البيانات* الخاصة بالمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين)، لإنشاء أوجه التآزر وتجنب الازدواجية، والسماح لمركز البيانات المشترك بتطبيق التزامه بزيادة القدرة المشتركة للبنك الدولي و المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للتأثير بشكل كبير على مشهد بيانات النزوح القسْري على نطاق أوسع.

يقدم مركز البيانات المشترك أنواعاً مختلفة من الدعم والتوجيه لأفرقة تنفيذ الأنشطة. وفي معظم الحالات، يستلزم ذلك مزيجاً مما يلي:

- **الاستثمارات المالية** التي تغطي التكاليف الكاملة أو الجزئية للأنشطة المقترحة حسب الاقتضاء؛
- **التوجيه والدعم الفني** من أجل ضمان مخرجات رفيعة الجودة ونتائج مفيدة، والسماح بالتعلم من الخبرة، وتبسيط العمليات؛
- **المشورة الاستراتيجية** لبدء وتطوير الأنشطة ذات الصلة بتشكيل الحوار بشأن السياسة وإعلام البرامج؛
- **بناء الشراكة والتنسيق** لتحديد الشركاء وربطهم بهدف تعزيز نتائج المشروع، والاستفادة من أوجه التآزر، وزيادة التأثير.

يجب أن يحظى أي نشاط على المستوى القُطري أو الإقليمي من الأنشطة التي يدعمها مركز البيانات المشترك بتأييد من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والبنك الدولي، وبالتالي الاستجابة إلى البيانات المتصورة أو الفجوة التحليلية. وهذا يضمن أن تكون الأنشطة ذات صلة من الناحية التشغيلية ومناسبة من الناحية الاستراتيجية. وعلى نحو أوسع نطاقاً، غالباً ما تُحدَّد الفجوات المتعلقة بالبيانات كجزء من العمليات الخاصة بأصحاب المصلحة المتعددين مثل الخطط الإنمائية المتوسطة الأجل، وحوارات السياسات، وتنفيذ الإطار الشامل للاستجابة للاجئين، والمشاريع والبرامج التي تدعمها الدورة الثامنة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية/ مرفق التمويل الميسر العالمي/ الدورة التاسعة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية، ومنصات دعم الحلول لحالات النزوح التي طال أمدها، أو خطط الاستجابة الإنسانية و/ أو الإنمائية.

في أثناء المرحلة المفاهيمية، يتشاور مركز البيانات المشترك وينسّق مع وحدات الممارسة العالمية التشغيلية للبنك الدولي ووحدات الإدارة القُطرية، وكذلك مع المكاتب الإقليمية التابعة للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والقيادة على المستوى القُطري، بهدف ضمان اهتمام الحكومة أو قبولها له. ويتعين على المدير/ المدير القُطري للبنك الدولي أو الممثل القُطري للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين/ مدير المكتب الموافقة على الطلب، مما يضمن أن يمثل النشاط أولوية استراتيجية. ومن خلال الاستعراض اللاحق وقبول الأنشطة الموصى بها من قبل لجنة إدارة مركز البيانات المشترك تجري المصادقة على الاستراتيجية العالمية. بعد ذلك، يجري تطوير الأنشطة من خلال عمليات تحديد المفهوم/ النطاق، والتي تشمل مراجعة دقيقة من قبل الأقران. تضطلع قيادات ونقاط الاتصال التابعة للبنك الدولي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (على المستوى العالمي والإقليمي والقُطري) بمراجعة التقدم المحرز بانتظام في إبان مرحلة التنفيذ، فضلاً عن تقديم الدعم الاستراتيجي والفني لتحقيق النتائج المرجوة واستمرار الصلة التشغيلية.

تعد الشراكات خارج المؤسستين الأم جزءاً لا يتجزأ من *طريقة عمل مركز البيانات المشترك*. يتضمن هؤلاء الشركاء الحكومات والجهات الفاعلة في المجال الإنمائي والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والجهات الفاعلة في القطاع الخاص، فضلاً عن الأكاديميين الفرديين أو مجموعات الخبراء أو مبادرات أصحاب المصلحة المتعددين. ويكون مركز البيانات المشترك منفتحاً على شراكات جديدة وتعزيز الشراكات القائمة بهدف تحقيق نتائج ملموسة ومؤثرة وتحقيق الأهداف المشتركة. وتتحقق الشراكات من خلال مجموعة من الأساليب بما في ذلك:

- **الشراكات الاستراتيجية** لتحقيق أهداف مشتركة (على سبيل المثال، مع فريق الخبراء المعني بإحصاءات اللاجئين والنازحين داخلياً لتضمين النازحين قسْراً في الدراسات الاستقصائية والأنظمة الوطنية، أو مع شركاء التنمية على المستوى الوطني/ الإقليمي لتسهيل تحقيق درجة أكبر من الفاعلية في استخدام النتائج)؛
- **تبادل المعرفة والخبرة** من أجل المنفعة المتبادلة ولتعزيز التعلم (على سبيل المثال، مع الأوساط الأكاديمية في مؤتمرنا البحثي السنوي وورش العمل المواضيعية، أو مع الخبراء الفنيين العالميين للإرشاد بشأن التحديات المنهجية المعقدة)؛
- **ترتيبات تنفيذ** النتائج الملموسة ضمن الأنشطة (على سبيل المثال، العمل مع مكاتب الإحصاء الوطنية لجمع البيانات، أو مع الشركاء المؤهلين لبناء القدرات أو قيادة منتجي البيانات لا سيّما في السياقات الخاصة بالنازحين داخلياً)
- **التنسيق** لتحسين النتائج والتأثير (على سبيل المثال، مع الحكومات المعنية وأصحاب المصلحة المعنيين، كالمجتمع المدني والشركاء في المجال الإنمائي، لتعزيز الوصول المسؤول إلى البيانات الجزئية).

تهدف الصورة أدناه إلى تصور طرق الشراكة المختلفة الموضحة أعلاه.

طرق الشراكة في مركز البيانات المشترك

الدور التنظيمي

يسمح الإعداد المؤسسي وترتيبات الحوكمة وطريقة عمل مركز البيانات المشترك للمركز بالاضطلاع بدور تجميعي داخل مجتمع أصحاب المصلحة الأوسع نطاقاً. والواقع أن التنفيذ الناجح لهذه الاستراتيجية سيتطلب نهج شراكة واسع النطاق، بما يشمل حكومات البلدان المضيفة، والمجتمع الإنساني والإنمائي الأوسع، والقطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية، والسكان المتضرّرين، والجهات الفاعلة في المجتمع المدني. فنجاح هذه الاستراتيجية يتوقف على إقامة نهج شراكة واسع النطاق. إذ سيجمع المركز بين الخبراء والشركاء المعنيين لدفع التحول الجماعي والمستدام لمشهد بيانات النزوح القسْري.

وفي ما يتعلق ببعض مجالات العمل المحددة - ومنها ما هو مرتبط بالأهداف الأول والثاني والرابع – سيحقق الدور التنظيمي لمركز البيانات المشترك قيمة مضافة واضحة. على سبيل المثال، تُعدّ دعوة الشركاء المعنيين للاستفادة من المنهجيات المشتركة، وتطوير إطار عمل مشترك لتبادل البيانات بشكل آمن ومسؤول، وإنشاء روابط أقوى بين صانعي السياسات والممارسين والباحثين، كلها أولويات أساسية لمركز البيانات المشترك، وسيتطلب كل منها مشاركة من مختلف أصحاب المصلحة. وستعمل هيئتا الحوكمة في المركز، اللتان تضمان بالفعل كثيراً من الجهات الفاعلة الرئيسية، والمقر المؤسسي في البنك الدولي والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على تسهيل هذا الدور بشكل أكبر.

ابتكار البيانات المطروح ليبقى

الابتكار هو أحد المبادئ التوجيهية لمركز البيانات المشترك. إنه يشجعنا على البحث باستمرار عن طرق وأدوات ومقاربات جديدة لتحسين كفاءة وفاعلية عملنا. لذلك نهدف إلى دمج الممارسات المبتكرة حول البيانات والأدلة بهدف تحسين جودة وكفاءة المخرجات وتعزيز التأثير المستدام للنتائج.

إننا في حاجة إلى ابتكار البيانات من أجل تحويل مشهد بيانات النزوح القسْري بسبب وجود مجموعة من الفجوات الكبيرة في البيانات الراهنة (كما هو موضح في القسم الافتتاحي من هذه الوثيقة)، والتحديات التي تطرحها عدد كبير من سياقات النزوح القسْري. تعد تحركات تدفقات السكان والمجموعات السكانية التي يصعب الوصول إليها والبيئات غير الآمنة والسياقات الحضرية المكتظة بالسكان بعض الظروف الشائعة التي تمثل تحديات تواجه جهود جمع البيانات وتتطلب الابتكار. كما أن القيود التي تفرضها الاستجابات لجائحة "كوفيد-19" والتي تؤثر بشدة على مناهج جمع البيانات التقليدية تضفي مزيداً من الزخم على جدول الأعمال الماثل.

كيف سنعمل: سنعمل بصفة

- **محفّز** بين البنك الدولي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لمشاركة الأساليب الجديدة وخلق أوجه تضافر الجهود
- **أداة تحقق** من المعايير والطرق والأدوات الجديدة من خلال الاختبار والتحقيق في إطار الهدف الأول
- **حاضنة** للأفكار والأساليب والحلول التكنولوجية المبتكرة لإنتاج البيانات في الأنشطة المندرجة ضمن إطار الهدف الثاني
- **جهة تمكين** تُعنى بالوصول إلى البيانات الخاصة بالعمليات والتحليلات الجديدة ضمن إطار الهدف الثالث
- **مروّج** لفرص التعلم ومشاركة النتائج والطرق التي تندرج ضمن إطار الهدف الرابع

تشمل أنشطة الابتكار الرئيسية التي سنعمل عليها في الفترة من 2021 إلى 2023 ما يلي:

- وضع مقياس إحصائي متفق عليه لتحديد متى ينبغي التوقف عن تصنيف النازحين داخلياً بناء على تلك الصفة
- دمج السكان النازحين قسْراً في المسوح وأنظمة البيانات الوطنية
- تشكيل وحدات استقصائية لبحث أفضل الممارسات بشأن النزوح القسْري
- تطوير منهجيات لقياس الاستهلاك في المخيمات وقياس تأثير السكان النازحين قسْراً على المجتمعات المضيفة
- استكشاف واختبار الأدوات والحلول التكنولوجية البديلة لإنتاج البيانات، بما في ذلك أخذ عينات استقصائية
- بناء أدوات الذكاء الاصطناعي لفهم المشاريع والأبحاث حول النزوح القسْري بشكل أفضل
- تطوير إطار عمل متفق عليه للوصول المسؤول إلى البيانات الجزئية
- تحسين مستويات المعرفة بالبيانات بين صانعي القرار الرئيسيين

يُعدّ تغيير الطريقة التي نفكر بها بشأن البيانات المتعلقة بالنزوح القسْري وضمان الاستيعاب المستدام للممارسات المبتكرة من البنود الطويلة الأجل في جدول الأعمال. وفي خلال الفترة من 2021 إلى 2023، ستوضع أسس للابتكار نتوقع أن يكون لها تأثير أكبر بعد عام 2023.

متطلبات الموارد

يتلقى دعم مركز البيانات المشترك الدعمَ من قبل عدد كبير من شركاء التنمية من مصادر التمويل الإنساني والإنمائي. وتحتفظ كلتا المؤسستين الأم بالأموال لتمكين المشاركة التشغيلية الفعالة لمركز البيانات المشترك، وفقاً للإطار المشترك المحدد في هذه الاستراتيجية. ويلخص الجدول التالي الموارد التقديرية المطلوبة لتمويل العمل. إذ تظهر المتطلبات مقسمة حسب الاحتياجات التشغيلية والإدارية، والتي تستند إلى خط الأساس المحدد في عام 2020. ومن الآن فصاعداً، ستوضع استراتيجية منفصلة لجمع الأموال تقدم تفاصيل إضافية بشأن الموارد المطلوبة لتنفيذ الاستراتيجية.

		2021	2022	2023	المجموع
(المجموع) التشغيلي		*16,590,000*	*12,850,000*	*8,240,000*	*37,680,000*
تنفيذ الأنشطة حسب الهدف	الهدف 1	2,590,000	2,840,000	2,150,000	7,580,000
	الهدف 2	10,490,000	7,650,000	3,880,000	22,020,000
	الهدف 3	1,160,000	130,000	230,000	1,510,000
	الهدف 4	1,350,000	1,240,000	990,000	3,570,000
النافذة المتجددة		1,000,000	1,000,000	1,000,000	3,000,000
تنفيذ البرامج وتنسيقها		*1,700,000*	*2,080,000*	*2,140,000*	*5,910,000*
الإدارة والعمليات الإدارية		*1,390,000*	*1,500,000*	*1,520,000*	*4,410,000*
المجموع		19,680,000	16,430,000	11,900,000	48,000,000

قياس النجاح

نظرية التغيير

توضح نظرية التغيير كيفية ترجمة أنشطة مركز البيانات المشترك من أجل تغيير وتحسين حماية ورفاه السكان المتضرّرين. وتهدف نظرية التغيير الخاصة بالمركز والموضحة أدناه إلى تلخيص الخطوات التي تصورها مركز البيانات المشترك للانتقال من المدخلات المالية والفنية والاستراتيجية ومدخلات الشراكة، مروراً بالمخرجات الواردة تحت كل هدف استراتيجي، إلى النتائج، وإحداث التأثير في النهاية وفقاً لرؤية مركز البيانات المشترك. يُشار أيضاً إلى آليات التغيير الرئيسية التي ستساعد في الانتقال من المخرجات إلى النتائج. ومن المرجح أن يكون التأثير النهائي المتوقع قابلاً للقياس فقط في مرحلة تتجاوز الإطار الزمني لهذه الفترة الاستراتيجية.

المدخلات	المخرجات	آليات التغيير	النتائج	الآثار
دعم مركز البيانات المشترك	الأنظمة المعززة والأساليب والأدوات الموحدة المستحدثة	النشر	تحسين الجودة و/أو الملكية الوطنية للبيانات	
الاستثمارات المالية	إنتاج البيانات والتحليلات على المستويات دون الوطنية والوطنية والإقليمية والعالمية	التعاون	سياسات واستجابات مستنيرة أفضل من حيث النوعية على المستويين الوطني والإقليمي	تحسين حماية ورفاه السكان المتضرّرين
التوجيه الفني	تحسين الوصول المسؤول إلى البيانات وإتاحة مزيد من البيانات الجزئية	المشاركة	تحسين الوصول إلى البيانات الجزئية والتعاون التشغيلي المبسط	
النصائح الاستراتيجية	بناء الأدلة وتبادل المعرفة	إضفاء الطابع المؤسسي	تحسين الحوار حول السياسات العالمية والبيانات/ البحث الموجَّه	
بناء الشراكة والتنسيق				

نظرية التغيير الخاصة بمركز البيانات المشترك

إطار النتائج

يكمل إطار النتائج نظرية التغيير ويحدد كيف يراقب مركز البيانات المشترك مخرجات ونتائج أنشطته في خلال الفترة 2021-2023. تحت كل هدف، يتصور مركز البيانات المشترك نتيجة شاملة من شأنها أن تساهم بشكل جماعي في تحسين مستوى الحماية والرفاه للسكان المتضرّرين. وتحت كلٍ من هذه النتائج توجد (1) مؤشرات مفصلة للقياس الكمي لقياس المخرجات الفورية التي تحققت من خلال الأنشطة التي يدعمها ويديرها مركز البيانات المشترك؛ و(2) مؤشرات مفصلة للقياس النوعي للنتائج لبيان كيفية قيام مركز البيانات المشترك بإعلام السياسات والبرامج، وإحداث تغيير في مشهد البيانات حول النزوح القسْري، وتمكين صانعي القرار من اتخاذ قرارات مدعومة بالأدلة لدعم السكان المتضرّرين. وقد حُدِّدت أهداف مؤشرات المخرجات للفترة الكاملة لهذه الاستراتيجية، ولكن لأغراض تقديم التقارير، سوف تُحدَّد أهداف سنوية من شأنها أن تعكس نطاق الأموال المضمونة وبرامج العمل المعتمدة سنوياً. ومن خلال هذا المزيج من المؤشرات الكمية *للمخرجات* والمؤشرات النوعية *للنتائج*، سيساعد إعداد التقارير في اكتشاف الاتجاهات في أنشطة مركز البيانات المشترك، ويسمح بتتبع التقدم المحرز، وفي النهاية إعلام التقييم المخطط للمركز بما يتماشى مع نتائجه الإجمالية المتوقعة. يوضح إطار النتائج أيضاً بالتفصيل الافتراضات الرئيسية الضرورية لفهم كيف يمكن أن تؤدي مخرجات النشاط إلى نتائج على مستوى أعلى.

من خلال دوره كجهة تحفيز وتمكين تدعم كثير من الأنشطة بدلاً من تنفيذها بشكل مباشر، يساهم مركز البيانات المشترك في تحقيق هذه الإنجازات المتوقعة ولا يمكنه أن ينسب النجاح كاملاً إلى عمل المركز (يُرجى الاطلاع على **المرفق 3** للتعرف على المخاطر المتوقعة واستراتيجيات التخفيف من حدتها).

الهدف 1: توطيد الأنظمة والمعايير

تقوية أنظمة البيانات الوطنية والدولية وبناء القدرات من خلال تنفيذ وتطوير المعايير والأساليب والأدوات الإحصائية لبيانات النزوح القسْري ذات الصلة.

النتيجة المتوقعة 1: تحسين الجودة و/أو الملكية الوطنية للبيانات

يعمل أصحاب المصلحة الوطنيون والدوليون في 15 بلداً على توطيد أنظمة البيانات الخاصة بهم وتطوير القدرات الإحصائية التي تعزز الجودة و/أو الملكية الوطنية للبيانات المتعلقة بالسكان المتضرّرين.

الأنشطة	المخرجات (المؤشرات)	الافتراضات	المخرجات (المؤشرات)
تنفيذ وتطوير المعايير الإحصائية الدولية بالتعاون مع مجموعات الخبراء المفوَّضة للاجئين والنازحين داخلياً وعديمي الجنسية *تنمية القدرات لإنتاج بيانات عن السكان المتضرّرين على المستوى الوطني وللمؤسسات الرئيسية* *تمكين إبراز الأشخاص المهجّرين قسْراً في أهداف التنمية المستدامة* *تطوير أساليب وأدوات معيارية ومبتكرة خاصة بالنزوح لمجموعة من مصادر البيانات ذات الصلة على طول دورة حياة البيانات* *تعزيز إدارة البيانات والحلول التكنولوجية*	1أ- انتاج 80 نهج ووحدة ومواد تدريبية وأدوات يمكن استخدامها من قبل مكاتب الإحصاء الوطنية و/أو أصحاب المصلحة الرئيسيين[20] لإنتاج بيانات جزئية عالية الجودة عن النازحين قسْراً[21] التي تتبع معايير الإحصاءات الدولية[22] وتكون مراعية لأهداف التنمية المستدامة،[23] حيثما كان ذلك مناسباً 1ب- المساهمة في تطوير المعايير الإحصائية لجمع البيانات عن النازحين داخلياً لتحسين قياس الحلول الدائمة 1ج- المساهمة في تطوير المعايير الإحصائية لجمع البيانات عن السكان العديمي الجنسية للمصادقة عليها من قبل اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة 1د- إجراء تدريب أو تدخلات ذات صلة لبناء القدرة على إنتاج بيانات عن السكان المتضرّرين[24] لـ 15 مكتباً إحصائياً وطنياً و/أو أصحاب المصلحة الرئيسيين 1هـ- تنفيذ 15 موجزاً أو فعاليةً أو منشوراً يعزز استخدام الأساليب والوحدات والمعايير والأدوات الإحصائية الدولية من قبل مكاتب الإحصاء الوطنية و/أو أصحاب المصلحة الرئيسيين 1و- اختبار 25 أداة وطريقة وحلول تقنية مبتكرة[25] يمكن استخدامها لمواجهة التحديات المتكررة وإنتاج البيانات الجزئية حول السكان المتضرّرين	*النشر الفعال* *الإرادة السياسية موجودة للتأكد من الطبيعة المؤسسية للمعايير والأساليب والوحدات والأدوات* *الموارد مخصصة للحفاظ على قدرة مكاتب الإحصاء الوطني* *مشاركة أصحاب المصلحة وإشراكهم*	أولاً - أ مكاتب الإحصاء الوطنية و/أو أصحاب المصلحة الرئيسيين يطبقون بشكل متزايد معايير إحصائية لجمع البيانات حول اللاجئين والنازحين داخلياً باستخدام الأساليب والوحدات والدورات التدريبية والأدوات ذات الصلة أولأ-ب تضطلع البلدان بشكل متزايد بإنتاج ونشر بيانات النزوح القسْري المراعية لأهداف التنمية المستدامة أولأ-ج يطور أصحاب المصلحة الرئيسيون على المستوى الوطني أو الإقليمي قدراتهم لإنتاج بيانات رفيعة الجودة عن السكان المتضرّرين نتيجة للتدريب المخصص أو التدخلات ذات الصلة (مثل التعلم في أثناء العمل) أولأ-د يعمل أصحاب المصلحة الرئيسيون على المستويين الوطني أو الإقليمي على تحسين جودة البيانات التي تُجمع حول السكان المتضرّرين نتيجة لاستخدام الأدوات والأساليب والحلول التكنولوجية المبتكرة

20 يشير أصحاب المصلحة الرئيسيون إلى منتجي البيانات الجزئية، وأصحابها، والممولين بما في ذلك الحكومات، ومكاتب الإحصاء الوطنية والمنظمات الدولية والشركاء في المجال الإنساني والإنمائي.

21 لفظ النازحين قسراً في سياق استراتيجية مركز البيانات المشترك يشير إلى اللاجئين والنازحين داخلياً والعائدين وطالبي اللجوء.

22 تشير المعايير الإحصائية إلى التوصيات التي أقرتها اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة و/أو المعتمدة دولياً.

23 تعني عبارة 'مُراعية لأهداف التنمية المستدامة' أن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة التي جرى ترتيبها وفق أولوية التصنيف حسب النزوح القسْري (على النحو المحدد من قبل اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة وفريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة) ستؤخذ بعين الاعتبار. على سبيل المثال، يتأتى ذلك عن طريق الحرص على أن تُلتقط البيانات ذات الصلة بواسطة أداة جمع البيانات، وأن تكون العيّنات كبيرة بما يكفي لتمكين التصنيف، و/أو أن يكون من الممكن استخدام المخرجات التحليلية للإبلاغ عن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ذات الأولوية.

24 يشير لفظ السكان المتضرّرين في سياق هذه الاستراتيجية إلى الفئات السكانية النازحة قسْراً (من اللاجئين والنازحين داخلياً والعائدين وطالبي اللجوء) والسكان العديمي الجنسية والسكان المضيفين.

25 يشير مصطلح مبتكر هنا إلى استخدام مصادر بيانات جديدة أو غير تقليدية (على سبيل المثال، البيانات المكانية أو البيانات التي ينشئها المواطنون أو البيانات الجغرافية المكانية أو بيانات الأقمار الصناعية، وما إلى ذلك)، والأدوات والأساليب (على سبيل المثال، استطلاعات الهاتف، والشبكات الاجتماعية، والأدوات الرقمية، والحلول التكنولوجية) لمواجهة التحديات المتكررة وتحسين البيانات الجزئية حول السكان المتضرّرين.

الهدف 2: إنتاج البيانات والتحليل
إنتاج البيانات الجزئية الاجتماعية والاقتصادية الجيدة والتحليلات على المستويات دون الوطنية والوطنية والإقليمية لإعلام وتحسين عمليات السياسات والاستجابة.

النتيجة المتوقعة 2: سياسات واستجابات مستنيرة أفضل على المستويين الوطني والإقليمي
البيانات الجزئية الاجتماعية والاقتصادية والتحليل الذي يستجيب لطلب الحكومات و/أو شركاء التنمية و/أو العمل الإنساني متاحان ويستخدمان لإعلام السياسات والاستجابة للسكان المتضرّرين في 20 سياق خاص بالنزوح، على المستويات دون الوطنية و/أو الوطنية و/أو الإقليمية.

الأنشطة	المخرجات (المؤشرات)	الافتراضات	المخرجات (المؤشرات)
دمج السكان المتضرّرين في المسوح الوطنية والنظم الإحصائية في البلدان ذات الأولوية *جمع البيانات عن الوضع الاجتماعي والاقتصادي/ رفاه السكان المتضرّرين في البلدان والمناطق ذات الأولوية* *إجراء تحليلات للبيانات الناتجة عن السكان المتضرّرين على المستويين الوطني والإقليمي*	2أ- دعم إنتاج 15 مجموعة بيانات عن السكان المتضرّرين من خلال عمليات جمع البيانات في مكاتب الإحصاء الوطنية، والتي تراعي أهداف التنمية المستدامة عند الاقتضاء 2ب- دعم إنتاج 30 مجموعة بيانات عن السكان المتضرّرين، والتي يمكن مقارنتها بالسكان غير النازحين، بحيث تكون مُراعية لأهداف التنمية المستدامة، عند الاقتضاء 2ج- دعم إنتاج 80 منتجاً تحليلياً أو تقريراً أو ملخصاً للسياسة (بما في ذلك الدراسات الوصفية والتعليمية والتنبؤية) حول السكان المتضرّرين على المستوى دون الوطني والوطني والإقليمي	*النشر الفعال* *النتائج ذات صلة بعمليات السياسات والإجراءات والبرامج* *لا يوجد تغيير كبير في سياق النزوح من شأنه أن يجعل البيانات غير صالحة أو يوقف عمليات السياسة* *توافر الإرادة السياسية لاستخدام البيانات والتحليلات في إجراءات السياسات والعمليات* *الموارد متاحة لتنفيذ السياسات والبرامج*	ثانياً - أ يضطلع أصحاب المصلحة الرئيسيون بتزويد إجراءات السياسة أو العمليات أو البرامج بشكل متزايد بالبيانات الاجتماعية والاقتصادية الجزئية حول السكان المتضرّرين على المستويات دون الوطنية/ الوطنية/ الإقليمية[26]

الهدف 3: تعزيز الوصول الآمن والمسؤول إلى البيانات
تعزيز الوصول إلى البيانات الجزئية الجيدة بشأن السكان النازحين قسْراً مع الحفاظ على البروتوكولات المناسبة لتمكين الوصول دون تعريض حماية الأفراد أو المجموعات للخطر

النتيجة المتوقعة 3: تحسين الوصول إلى البيانات الجزئية والتعاون التشغيلي المبسط
1: يعمل الشركاء التشغيليون على تحسين كفاءة تعاونهم في 10 سياقات خاصة بالنزوح من خلال ممارسات مشاركة البيانات المحسّنة.
2: أتيحت 250 مجموعة بيانات للجمهور، حيث جرى مشاركة البيانات الجزئية عن السكان المتضرّرين بشكل أكثر منهجية ومسؤولية.

الأنشطة	المخرجات (المؤشرات)	الافتراضات	المخرجات (المؤشرات)
بناء قدرة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من أجل نزع تعريف البيانات الجزئية المنتظمة ونشرها *تطوير إطار عمل مشترك للوصول الآمن والمسؤول إلى البيانات الجزئية حول السكان المتضرّرين* *تعزيز توافر البيانات الجزئية الموجودة عن السكان المتضرّرين بما في ذلك من خلال دعم مكتبات البيانات الجزئية القائمة* *تعزيز وتسهيل تبادل البيانات بين البنك الدولي والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين*	3أ- المساهمة في أو تطوير 10 أدوات وبروتوكولات والتدريب على نزع تعريف البيانات الجزئية وتوثيقها ونشرها 3ب- وضع إطار عمل مشترك لنشر البيانات الجزئية المسؤولة بين أصحاب المصلحة الرئيسيين 3ج- دعم تنظيف ونشر مكتبات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين/ البنك الدولي أو مكتبات البيانات الجزئية الأخرى التي تضم 250 مجموعة بيانات منزوعة التعريف/مغفلة الهوية حول السكان المتضرّرين 3د- جعل 60 في المائة من مجموعات البيانات المدعومة من مركز البيانات المشترك متاحة للجمهور في غضون 12 شهراً من التجميع 3هـ- تحقيق 280 عملية تنزيل لمجموعات البيانات المدعومة من مركز البيانات المشترك على مكتبات البيانات الجزئية التابعة للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين/ البنك الدولي 3و- دعم 15 اتفاقية لتبادل البيانات بين البنك الدولي والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بما في ذلك المستويات العالمية والإقليمية والوطنية	*إضفاء الطابع المؤسسي على الأدوات والبروتوكولات ونشرها بشكل فعال* *توافر الموارد اللازمة للحفاظ على قدرة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين* *المشاركة النشطة لأصحاب المصلحة*	ثالثاً - أ تؤسس المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قدرتها على نشر بيانات جزئية منزوعة التعريف/ مغفلة الهوية بشكل منهجي ومسؤول. ثالثاً - ب يتفق أصحاب المصلحة الرئيسيون تدريجياً على (ويستخدمون) إطار عمل مشترك وما يرتبط به من أدوات ومعايير وأطر لنشر البيانات الجزئية بشكل منهجي ومسؤول عن السكان المتضرّرين ثالثاً - ج تعمل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والبنك الدولي على تحسين تعاونهما التشغيلي من خلال مشاركة البيانات بشكل أكثر كفاءة

26 لأغراض الرصد، سنجري دراسة استقصائية لأصحاب المصلحة الرئيسيين لتقييم وعيهم واستخدامهم للبيانات المدعومة من مركز البيانات المشترك والتحليلات لإعلام إجراءات السياسات والعمليات والبرامج الخاصة بهم.

الهدف 4: بناء الأدلة وتبادل المعرفة
تقوية مجتمع البحث الدولي المتنامي بشأن التهجير القسْري من خلال نشر منتجات وأدلة البحث؛ وتسهيل تبادل المعرفة بين أفراد المجتمع وكذلك مع الممارسين وصانعي السياسات ذوي الصلة.

النتيجة المتوقعة 4: تحسين الحوار العالمي حول السياسات والبحوث القائمة على البيانات
مجتمعٌ بحثيٌ أقوى وإتاحة مزيد من الأبحاث التي تعتمد على البيانات والمتعلقة بالسكان المتضرّرين والتي يمكنها إثراء الحوار العالمي بشأن السياسات في ثلاثة مجالات حرجة على الأقل (على سبيل المثال، اللاجئون، والنازحون داخلياً، وعديمو الجنسية، وأوضاع الهشاشة، والتعافي من جائحة "كوفيد-19").

الأنشطة	المخرجات (المؤشرات)	الافتراضات	المخرجات (المؤشرات)
إنتاج التحليلات العالمية والمقارنة والنظرات العامة *مؤتمر بحثي سنوي يجمع الباحثين والممارسين/ صناع السياسات* *مراجعات الأدبيات والملخصات الفصلية: تلخيص البحث الحالي* *منشورات وكتيبات مواضيعية حول الأبحاث الجارية، ونشرات إخبارية شهرية عن إنجازات مركز البيانات المشترك* *ندوات وورش عمل حول البيانات والنتائج والأساليب* *إدارة برنامج الزمالة البحثية*	4أ- تقديم 80 فعالية[27] أو منتجاً ومنشوراً[28] بنطاق عالمي وموضوعي 4ب- استضافة 2000 مشارك بما في ذلك الباحثين والممارسين وصانعي السياسات في الفاعليات التي يستضيفها مركز البيانات المشترك (أو يشارك في استضافتها) 4ج- تسجيل 1000 مشترك/ مستلم في النشرة الإخبارية الشهرية لمركز البيانات المشترك 4د- استضافة 8 باحثين من خلال برنامج الزملاء/ التفرغ لتمتين البيانات الجزئية الاجتماعية والاقتصادية حول السكان المتضرّرين	*المشاركة والاهتمام بالأحداث النشر الفعال* *توافر الإرادة السياسية لاستخدام المعرفة والنتائج في حوارات السياسة العالمية* *استمرار الطلب على البحوث الجديدة بشأن السكان المتضرّرين*	رابعاً - أ يمدّ أصحاب المصلحة الرئيسيون حوارات و/أو عمليات السياسات العالمية على نحو متزايد بمنتجات ومنشورات مركز البيانات المشترك ذات الصلة رابعاً - ب بدأت المشاريع البحثية المنشورة و/أو المنشورة حول السكان المتضرّرين تستفيد بشكل متزايد من البيانات الجزئية الاجتماعية والاقتصادية

27 تشمل الفعاليات جميع المؤتمرات والمناسبات الجانبية والندوات عبر شبكة الإنترنت وورش العمل والندوات وما إلى ذلك.

28 يشمل لفظ المنتجات والمنشورات جميع الرسائل الإخبارية ومراجعات الأدبيات والملخصات الفصلية والمدونات والمنشورات الموضوعية/ العالمية والبيانات وخرائط الأدلة ومقاطع الفيديو وما إلى ذلك.

المراجعة والتقييم

التقييم

سيجري أي تقييم لاستراتيجية 2021-2023 كجزء من التقييم الشامل المخطط له لمركز البيانات المشترك في النصف الثاني من الولاية الحالية. وسيغذي تقييم الإنجازات بموجب هذه الاستراتيجية القرار بشأن مستقبل مركز البيانات المشترك بعد عام 2023.

المراجعة

تغطي هذه الاستراتيجية الفترة من 2021 إلى نهاية عام 2023. وإذا تبين ضرورة إجراء التغييرات على هذه الاستراتيجية في غضون تلك الفترة الزمنية، وبالأخص لتعديل الطموحات والأهداف لمستويات التمويل المضمون، يتحتم عند ذلك اعتماد هذه التعديلات من قبل لجنة الإدارة من خلال الإجراءات المعتادة في اتخاذ القرارات.

المرفق 1

تأسيس مركز البيانات المشترك

لقد تأسّس مركز البيانات المشترك للجمع بين قدرات البنك الدولي والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لسد الفجوات الرئيسية في مشهد بيانات النزوح القسْري. وقد تجسدت الشراكة الوثيقة بين البنك الدولي والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في سياق خضعت فيه كلتا المؤسستين لتغييرات كبيرة وتُظهران معاً الريادة بشأن الشكل الذي تبدو عليه العلاقة بين العمل الإنساني والتنمية في الواقع العملي.

كان إنشاء مركز البيانات المشترك مسبوقاً *بإعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين* الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 2016 والذي أقر، من بين عدة أمور أخرى، بأهمية تحسين جمع البيانات حول النزوح القسْري. في سبتمبر 2016، أعلن البنك الدولي أيضاً عن *مرفق التمويل الميسر العالمي* الذي يقدم دعماً إنمائياً للبلدان المتوسطة الدخل المتأثرة بأزمات اللاجئين. وفي أعقاب هذه التطورات، أنشأ البنك الدولي *النافذة الفرعية للاجئين والمجتمعات المضيفة بالمنطقة في إطار الدورة الثامنة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية* لتكون أداة تمويل مخصصة لمساعدة البلدان المنخفضة الدخل التي تستضيف أعداداً كبيرة من اللاجئين. وأجرى البنك الدولي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بعثات مشتركة لإعلام البرمجة الابتكارية حول أوضاع اللاجئين مع إجراء عمل تحليلي مشترك. وفي نهاية المطاف، وقَّع البنك الدولي والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مذكرة تفاهم في عام 2018 لإنشاء مركز البيانات المشترك المعني بالنزوح القسْري (انظر الجدول الزمني لتأسيس مركز البيانات المشترك).

في ديسمبر 2018، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة *الميثاق العالمي بشأن اللاجئين* كإطار عمل توجيهي للتعاون الدولي ومشاركة المسؤوليات وإيجاد حلول مستدامة لحالات اللاجئين. وبعد عشرة أشهر، في أكتوبر 2019، افتتح الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش مركز البيانات المشترك في كوبنهاغن، الدانمرك. ونظراً للحاجة إلى تعزيز جمع البيانات وإدارتها والقدرات التحليلية، أطلقت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين *استراتيجية تحويل البيانات 2020-2025* - وهي استراتيجية عززت أيضاً الروابط مع مركز البيانات المشترك. في ديسمبر 2019، سهَّلت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أول *منتدى عالمي للاجئين* لجمع المجتمع الدولي معاً للتضامن مع اللاجئين في العالم والبلدان والمجتمعات التي تستضيفهم. وبعد الافتتاح الرسمي والمصادقة على الميثاق التأسيسي لمركز البيانات المشترك في ديسمبر 2019، أصبح المركز يعمل بكامل طاقته في يناير 2020، بدعم من الدانمرك والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

الجدول الزمني لمركز البيانات المشترك

أبريل 2018 — مذكرة تفاهم بين البنك الدولي والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

أغسطس 2018 — تطوير مذكرة مفاهيمية لتأسيس مركز البيانات المشترك

سبتمبر 2019 — الاجتماع الأول للمجلس الاستشاري الاستراتيجي

أكتوبر 2019 — الافتتاح الرسمي لمركز البيانات المشترك من قبل الأمين العام للأمم المتحدة

ديسمبر 2019 — المصادقة على ميثاق تأسيس مركز البيانات المشترك

يناير 2020 — الاجتماع الأول للجنة الإدارة

مارس 2020 — اعتماد برنامج العمل لعام 2020

أغسطس 2020 — المجلس الاستشاري الاستراتيجي الثاني

يناير 2021 — الاجتماع الثالث للجنة الإدارة وإقرار استراتيجية 2021-2023

المرفق 2

الهيكل التنظيمي لفريق مركز البيانات المشترك

تبعاً لوضعه في يناير 2021، يتألف فريق مركز البيانات المشترك الأساسي حالياً من حوالي 20 عضواً من أعضاء الفريق الذين انضموا من البنك الدولي والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. تتألف إدارة الفريق الأساسي من رئيس مركز البيانات المشترك وينتمي مؤسسياً للبنك الدولي ونائب الرئيس من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

يضم الفريق أعضاء من كلتا المؤسستين - ويجمع بين خبراء من مجموعة الممارسات العالمية التابعة للبنك الدولي (*أوضاع الهشاشة والصراع والعنف والفقر والإنصاف واقتصاديات التنمية*) وقسم *المرونة والصمود والحلول* من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وهناك أيضاً المستشارون لفترة قصيرة والمتدربون والزملاء الباحثون الذي يكملون فريق مركز البيانات المشترك، ويشكلون معاً فريق مركز البيانات المشترك الأساسي.

الهيكل التنظيمي لمركز البيانات المشترك

يعمل فريق مركز البيانات المشترك الأساسي بشكل وثيق، من خلال القنوات المؤسسية المناسبة، مع الهياكل الرئيسية الأخرى داخل المؤسسات الأم. وهذا يشمل الممارسات العالمية التشغيلية ووحدات الإدارة القُطرية من البنك الدولي، فضلاً عن المكتب الإقليمي (لا سيما وحدات البيانات وإدارة المعلومات وتحليلها)، والعمليات القُطرية، وشعبة الحماية الداخلية، وخدمة البيانات العالمية التابعة للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

أُنتج هذا المنشور بدعمٍ ماليٍّ من الاتحاد الأوروبي. وتقع مسؤولية ما ورد به من محتويات على عاتق مركز البيانات المشترك المعني بالنزوح القسْري وحده ولا تعكس بالضرورة آراء الاتحاد الأوروبي.

المرفق 3

المخاطر المتوقعة وخطط التخفيف من حدتها

مستوى المخاطرة: مخاطرة عالية / مخاطرة متوسطة / مخاطرة منخفضة	تشغيلي	مالي	حماية	استراتيجيات التخفيف
العمل المكرَّر: حيث إنّ مركز البيانات المشترك يعمل في بيئة تحتشد بكثير من الجهات الفاعلة التي تركز على مبادرات بيانات النزوح القسْري، فإنّ المركز يتعيّن عليه التأكد من أن المشاريع تؤدي إلى تضافر الجهود وعدم تكرار مجهود يبذله الآخرون.	✓	✓		مشاورات وشراكات واسعة النطاق مع مختلف أصحاب المصلحة، وعدم الازدواجية كمعيار اختيار، والفرز المسبق للأنشطة.
بيئة مسيّسة ومساحة متقلصة للحماية: يجب أن يظل مركز البيانات المشترك مبادرة تستند إلى الأدلة على الرغم من البيئة السياسية الدينامية التي يعمل فيها بما يتعلق بالنزوح القسْري. إذا كانت بيئة السياسة الوقائية للسكان النازحين آخذة في الانكماش، فإن مركز البيانات المشترك سيكون بصدد مواجهة مخاطر جسيمة تتمثل في عدم تحقيق أهدافه.	✓		✓	التركيز على تأثير البيانات ومعايير الجودة العالية وشفافية الأساليب؛ وإقامة شراكات تتجاوز الفاعلين الوطنيين مع المجتمع المدني المحلي والإقليمي والدولي.
الحواجز المؤسسية والمشتركة بين الوكالات التي تحول دون التنسيق: كجهد مشترك بين البنك الدولي والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، يسترشد مركز البيانات المشترك بالمنظمات الرائدة عالمياً في القطاعات الإنسانية والإنمائية. قد يكون تنسيق العمل بين المنظمات الأم أمراً صعباً نظراً لولاياتها المتنوعة وكذلك مؤسساتها وإجراءاتها. وقد تبطئ الحواجز المشتركة بين الوكالات أو تعرقل عمل مركز البيانات المشترك.	✓			إضفاء الطابع المؤسسي في البنك الدولي والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والتوافق الوثيق مع الوثائق التأسيسية لمركز البيانات المشترك، والاتفاق على إجراءات العمل الجديدة من قبل المنظمتين الأم مع التركيز على تبسيط الإجراءات والحوار البناء مع المؤسسات الأم.
فقدان الملاءمة التشغيلية / السياسية: من خلال تركيزه الفريد على تحسين كمية ونوعية البيانات والأدلة المتعلقة بالنزوح القسْري، يجب أن يضمن مركز البيانات المشترك استمرار إجراء الأنشطة وتقديم النواتج في الوقت المناسب وأن تكون ذات صلة بالحكومات والشركاء في المجال الإنساني والإنمائي. يجب أن يضمن مركز البيانات المشترك أيضاً أن يكون للأنشطة تأثير مستدام يتجاوز الولاية المتفق عليها لمركز البيانات المشترك وأن يكون التأثير والنجاح محدّدين بوضوح مع قياسهما في تقييمات الأداء.	✓	✓	✓	التنسيق الوثيق مع فِرَق المستوى القُطري في البنك الدولي والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وشبكة واسعة من الجهات الفاعلة المحلية، مع اعتماد معايير اختيار واضحة للمشروع، وتكون الاستدامة مبدأ إرشادياً، ومباشرة أنشطة بناء القدرات، وتأمين توفير تمويل مرن وإطار واضح للنتائج وتقييمات شاملة.
حماية البيانات المعرّضة للخطر وخروقات البيانات: يدعم مركز البيانات المشترك الأنشطة في سياقات النزوح الشديدة الضعف والتي غالباً ما تتميز بالنزاع والفقر وعدم الاستقرار البيئي. ويجب أن تضمن مجموعات البيانات الجزئية في مثل هذه الظروف حماية البيانات الشخصية، وحماية أمن/ خصوصية جميع الجهات الفاعلة.	✓		✓	التشاور مع الخبراء القانونيين، وتطبيق معايير عالية لحماية البيانات.

مستوى المخاطرة: مخاطرة عالية / مخاطرة متوسطة / مخاطرة منخفضة	تشغيلي	مالي	حماية	استراتيجيات التخفيف
فقدان الحس بالمسؤولية والاستمالة لدى أصحاب المصلحة: بصفته كياناً جديداً يعمل في مجال النزوح القسْري، يجب على مركز البيانات المشترك اتخاذ وضعية نشطة وبناء الشراكات. نظراً لأن عمل مركز البيانات المشترك يتطلب تعاوناً من جهات فاعلة متنوعة، فإن مركز البيانات المشترك يواجه خطر عدم قدرته على ضمان استمرار المشاركة والمعرفة بأنشطته من قبل أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين. وهذا الخطر وثيق الصلة بشكل خاص على المستويات الوطنية/ الإقليمية حيث يمكن أن تكون الديناميات المشتركة بين الوكالات صعبة وحيث تعمل عقبات كبيرة على عرقلة الاستفادة من فرص المشاركة الوافية مع المجتمعات المحلية المتضرّرة. قد يؤدي التركيز الحصري على أصحاب المصلحة الداخليين إلى زيادة هذه المخاطر.	✓	✓		الاجتماعات السنوية للجنة الإدارة والمجلس الاستشاري الاستراتيجي، ثقافة التواصل المفتوح مع أصحاب المصلحة. التواصل مع المنصات/ العمليات القائمة على المستوى الوطني/ الإقليمي والاستثمار في التنسيق والتوعية الاستباقية ونشر النتائج.
الحفاظ على سُرعة البديهة والاستجابة: يجب أن يضمن مركز البيانات المشترك قدرته على الاستجابة بشكل مناسب للقضايا الناشئة وأزمات النزوح الجديدة طوال الفترة 2021-2023. يتأثر السكان النازحون قسْراً بالكوارث الطبيعية والأوبئة والنزاعات والتطورات الأخرى. يجب أن يظل مركز البيانات المشترك قادراً على توجيه أمواله وأنشطته نحو الأوضاع الجديدة وغير المتوقعة وأن يكون قادراً على التكيف مع الحقائق الجديدة، بما في ذلك القيود التي تفرضها جائحة "كوفيد-19".	✓	✓		المرونة المُدمجة في الاستراتيجية من خلال التمويل المتداول، واتخاذ القرارات بطريقة شفافة ورشيقة على أساس عدم الاعتراض، والتواصل الجماعي، والحوار المنتظم مع المؤسسات الأم، والتركيز على تعزيز التعلم والخبرة.
عدم القدرة على ضمان التمويل الكافي: نظراً للتأثير الاقتصادي الحالي لجائحة "كوفيد-19" والتطورات الأخرى في بيئة المانحين للجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية، يواجه مركز البيانات المشترك التحدي المالي لتأمين الأموال الكافية لتنفيذ استراتيجيته بشكل مرن في غضون الفترة المتفق عليها.		✓		عمليات تخطيط الميزانية، والرصد المبكر والاستباقي للأموال التي جرى جمعها والفجوات، ومشاركة النجاحات والإنجازات للمساعدة في تأمين الأموال.
تباين التوقعات في لجنة الإدارة: تجمع لجنة إدارة أصحاب المصلحة المتعددين وجهات نظر مختلفة (البلدان المضيفة وشركاء التنمية ومنظمتان دوليتان). يجب أن يكون مركز البيانات المشترك مستعداً لمواءمة وتلبية مجموعة متنوعة من التوقعات لضمان نجاح هذا المسعى المشترك.	✓			تُركّز المشاورات الواسعة والتفاعلات المتعمقة مع أعضاء لجنة الإدارة على ثقافة بناء التوافق والحوار.